



Precautions for Textual Meaning and Poetic Fabric in the Poetry of Tarfa Ibn Al-Abd: A Study of Two Morphological Formulas or One Formula without the Other

Fayez Sobhy Abdelsalam Torky* 

College of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Oman.

Abstract

Objectives: The effectiveness of the morphological formula in the reserve of textual meaning in the poetry of (Tarma Ibn al-Abd) and the extent of its contribution to the synergy of the morphological system with the poetic fabric, through one or more formulas

Methods: A descriptive approach was employed as the analytical tool. Positions within the text were described and analyzed, emphasizing differences in approach that demonstrate the relationship between the selected study part and its significance and impact on the text, with a focus on understanding unintended connotations while enhancing meaning.

Results: The poet's precaution for the textual meaning and poetic fabric in the two combined nominal forms was by combining them in the position of the adjective, on the one hand that sufficiency with one formula may be suspected of criticism or illusion; He also combined two noun forms, complementing each other in different grammatical functions. It was expressed in one morphological form without another as a precaution as well, in addition to the will of the meaning of what is related to the context.

Conclusions: The concept of precaution is a worthwhile exploration in poetic texts, especially those penned by masters of poetry. Deliberate selection is necessary in situations where misinterpretation or misunderstanding of the intended message is possible. Writers must exercise caution in word choice, whether in terms of morphology or other linguistic aspects, as highlighted in this research.

Keywords: Reserve, poetic fabric, morphological formulas, textual meaning, Tarfa Ibn al-Abd.

Received: 20/10/2023
Revised: 7/12/2023
Accepted: 4/1/2024
Published online: 14/11/2024

* Corresponding author:
f.torky@squ.edu.om

Citation: Torky, F. S. A. (2024). Precautions for Textual Meaning and Poetic Fabric in the Poetry of Tarfa Ibn Al-Abd: A Study of Two Morphological Formulas or One Formula without the Other. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 52(1), 451–464.
<https://doi.org/10.35516/hum.v52i1.5966>

الاحتياطُ للمعنى النَّصِّيِّ والنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ بالصِّيغَتَيْنِ الصَّرْفِيَّتَيْنِ أَوْ بِصِيغَةٍ دُونَ أُخْرَى فِي شِعْرِ طَرْفَةِ أَبْنِ الْعَبْدِ

فَايْزِ صَبَّحِيْ عَبْدِ السَّلَامِ تَرْكِيْ*

قَسْمُ الْغُلَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَلِيْنِيَّةِ الْأَدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، جَامِعَةِ السُّلَطَانِ قَابُوْسُ، مَسْقَطُ، سُلْطَانَةِ عُمَانِ

مُلْخَصٌ

الْأَهْدَافُ: الْعُرْفُ عَلَى فَاعِلِيَّةِ الصِّيغَتَيْنِ الصَّرْفِيَّتَيْنِ فِي الْاحْتِيَاطِ لِلْمَعْنَى النَّصِّيِّ فِي شِعْرِ (طَرْفَة) وَمُدِيِّ إِسْهَامِهِ فِي تَأْزِيرِ النَّسْجِ الْصَّرْفِيِّ مَعَ النَّسْجِ

الْشِّعْرِيِّ، مِنْ خَلَالِ الصِّيغَتَيْنِ الْأَسْمَيْتَيْنِ مُجَمِّعَتِينَ أَوْ بِالصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْوَاحِدَةِ دُونَ غَيْرِهَا.

الْمَهْجُوْبَةُ: هُوَ النَّبْحُ الْوَصْفِيُّ الْمُتَخَلِّلُ أَدَاءً لَهُ: وَمِنْ ثَمَّ وُصِّفَتِ الْمَوَاضِعُ، وَحَلَّتْ، مَعَ إِظْهَارِ مَا يَمْتَزِّهَا مِنْ حِلْبَةِ الْتَّنَاؤلِ الَّذِي يَبْيَّنُ عَلَاقَةَ اخْتِيَارِ الْجَزِيَّةِ مَوْضِعَ الْرَّدَسَةِ بِالْمَعْنَى وَأَنْوَارِهَا فِي الْأَصْنَعِ حِلْبَةِ الْاحْتِيَاطِ لِهِ مِنْ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ غَيْرُ الْمَرَادِ مَعَ تَمْكِينِ الْمَعْنَى.

الْأَنْتَاجُ: إِنَّ احْتِيَاطَ السَّاعِدِ لِلْمَعْنَى النَّصِّيِّ وَالنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ بِالصِّيغَتَيْنِ الْأَسْمَيْتَيْنِ الْمُجَمِّعَتِينَ كَانَ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي مَوْقِعِ الْصِّفَةِ، مِنْ جَهَةِ أَنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ قَدْ يَكُونُ مَظْنَةً لِلْنَّقْدِ أَوِ التَّوْهِمِ؛ وَمِنْ ثَمَّ احْتِيَاطُ بِالصِّيغَةِ التَّالِيَّةِ الْمَغَارِبَةِ لِلْأَوَّلِ لِفَظًا وَمَعْنَى، مَثَلِ صِيغَةِ الْمَالَفَةِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وَقَدْ جَمَعَ أَيْضًا بَيْنَ صِيغَتَيْنِ اسْمَيْتَيْنِ، تَكَبَّلَ إِدَهَاهِمَا الْأَخْرَى فِي وَظَافَنَ حَنْوَبَةً مُخْتَلِفَةً، كَانَ تَكُونُ إِدَهَاهَاهَا اسْمَمَا لِلْأَسْنَخِ وَالْأَخْرِيِّ فِي مَوْقِعِ الْحَسَنَةِ. وَقَدْ يَجْمِعُ بَيْنَهُمَا فِي مَوْقِعِ خَيْرِ الْأَسْنَخِ وَصَفَتَهُ؛ بِحِلْبَةِ تَوْضِعِ الصِّيغَةِ التَّالِيَّةِ كُنْهَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يَنْعَتُ الْمَصْدَرُ بِالصِّيغَةِ الْمُشَمَّةِ احْتِيَاطًا مِنْ إِرْدَةِ الْحَدَثِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ؛ مِنْ أَجْلِ الْسَّلَالَةِ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْحَدَثِ وَدَوَابِهِ وَثَبَوْتِهِ. وَقَدْ عَبَرَ بِصِيغَةِ صَرْفِيَّةٍ وَاحِدَةٍ دُونَ أُخْرَى احْتِيَاطًا أَيْضًا،

بِالإِضَافَةِ إِلَى إِرْادَةِ مَعْنَى مَا يَنْصُلُ بِالسَّيَاقِ.

الْخَلاَصَةُ: الْاحْتِيَاطُ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ الْمُهْمَمَةِ فِي النَّصُوصِ الشِّعْرِيَّةِ لَاسْيَمَا نَصْوَصُ فُلَاقِ الْشِّعْرِ، فَهُوَ اخْتِيَارٌ مَقْصُودٌ قَصْدًا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي

قَدْ تَكُونُ مَظْنَةً فَهُمْ غَيْرُ الْمَرَادُ أَوْ فَيْنِمُهُ وَتَأْوِلُهُ بِطَرِيقَةٍ لَا يَقْصِدُهَا الْمُرْسِلُ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَحْتَاطُ مِنْ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ مُعْطَى صَرْفِيًّا عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ

بِالْبَحْثِ.

الْكَلِمَاتُ الدَّالَّةُ: الْاحْتِيَاطُ، النَّسْجُ الشِّعْرِيُّ، الصِّيغَةُ الصَّرْفِيَّةُ، الْمَعْنَى النَّصِّيُّ، طَرْفَةِ أَبْنِ الْعَبْدِ



© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف رسله وأنباته وعلى آله وأصحابه الذين حفظوا القرآن، وحافظوا عليه من التبديل والتحريف؛ ومن ثمَّ كان الحفاظ على لغته، فكانوا أعلاماً يهتمُّ بهم، أمّا بعدُ.

فما كان لِيَصِّنَّ مَا - سواءً كان شعراً أم نثراً - أنْ يُسْتَوِي عَلَى عُودِهِ إِلَّا بِتَضَافُرِ جَدَائِلِ النِّظامِ الْلُّغُوِيِّ، بعضاً مع بعض، في سعيٍ إلى تثويب ما يريده المبدع من معنى. ذلك المعنى الذي يتطلب من المبدع الثاني في بعض مَحَاطَتِه احتياطاً للمعنى، باستخدام ما لدى النِّظامِ الْلُّغُوِيِّ من وسائل، تمكنه من إجراء هذا الاحتياط؛ ومن ثمَّ يكون المبدع مُطمئناً إلى إيصال المعنى للمُتلقِّي بالصورة التي أرادها.

ولماً كان ذلك كذلك، فإنَّ من أمارات تفاعُلِ المُتلقِّي مع النَّصِّ أنْ يغوص فيما وراء الشَّكْلِ مُحاولاً إِعْمالَ عَقْلِهِ، في سعيٍ منه إلى مُشاركة المبدع في إعادة اكتشاف ذلك النَّسِيج الذي تشتمل خيوطه على وسائل الاحتياط لِلمعنى النَّصِيِّ. وهنا أَجْدُنِي مُطَالِباً بالإشارة إلى أنَّ الاحتياط لِلمعنى قد خصص له ابن جِيَّ بِاباً بعنوان "بابُ في الاحتياط" قال فيه: "اعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مَكْتَهُ، واحتاطت له، فمن ذلك التَّوْكِيد، وهو على ضربين: أحدهما تكثير الأَوْلِ بِلِفَظِهِ... والثَّانِي تكثير الأَوْلِ بِمَعْنَاهِ... ومن ذلك الاحتياطُ في التَّائِي... ومنه الاحتياطُ في إشباع معنى الصَّفَةِ... ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ وإنْ كان معناه المُضَيِّ... وكذلك قولهم: إنْ قُمْتَ قَمْتُ؛ فيجِعُ بِلَفْظِ الْمَاضِيِّ والمعنى معنى المضارع... ومن الاحتياط إعادةُ العامل في العطف والبدل، فالعطفُ نحوُ مررتُ بِزَيْدٍ وبِعُمْرُو؛ فهذا أَوْكَدُ معنىًّا من قوله مررتُ بِزَيْدٍ وبِعُمْرُو. والبدل كقولك: مررتُ بِقَوْمٍ بِأَكْثَرِهِمْ، فهذا أَوْكَدُ معنىًّا من قوله: مررتُ بِقَوْمٍ أَكْثَرِهِمْ، ووجوه الاحتياط في الكلام كثيرة، وهذا طريقها، فتنبئه عَلَيْهَا..." (ابن جي، 1988، 101-111).

هذا، ومن باب الأمانة أنُّ أُشير إلى أنَّ الدكتور فاضل السَّامِرَائِي قد تناول هذا الباب مُضيِّقاً إلى ما ذكره ابن جِيَّ، فقال: "إنَّ العرب إذا أرادت تثبيت معنى من المعاني وأرادت تمكينه في النفس احتاطت له، واجهت في تثبيته والتَّمكِين له إِحاطته بِسِيَاحٍ يمنع المُخاطِبَ من أنْ يقع في الوهم أو أنْ ينصرف ذهنه إلى معنى آخر أو أنْ يفوت عليه شيءٌ من المعنى. ومن بين هذه الطرائق التي أَبَعَثَتُ لِل الاحتياط لِلمعنى: 1 - الإعراب: قد تكون عبارة تحتمل أكثر من وجهٍ إِعْرَابِيٍّ، ويحمل أحدَ وجوهها أكثرَ من معنى، والوجه الآخر ينصُّ على معنىًّا مُعِينَ، فإذا أرادت التَّنَصِّيصَ على هذا المعنى عدلَت عن الوجه المُحتمل إلى الوجه الذي ينْصُّ على المعنى المُرْاد... 2 - وَضْعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعُ الْمُضَمَّرِ... 3 - ذُكْرُ ضَمِيرِ الْفَصْلِ؛ ليفصل بين النَّعْتَ والْخَبَرِ، فيما فيه احتمال ذلك... 4 - التَّنَصِّيصُ على أحدِ المعاني المُحتملة لِلعبارة بما يعِينُ ذاك... 5 - التَّوْكِيد، وأقسامه متعدِّدة... 6 - عدمِ الاكتفاء بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ والقرائن... 7 - التَّصْرِيفُ بِذِكْرِ ما اقتضاه الكلام وَدَعْمِ الْأَكْتِفَاءِ بِمَا تَقْدِمُ مِنْهُ... 8 - الجمع بين صيغتين، تكمل إِحاداهما الأخرى... 9 - نَفْيُ الحدث بِنَفْيِ إِرادَتِه... 10 - ضَرْبُ المثل بِعَدِ الْحُكْمِ تقريرًا له وتمكينًا له في النَّفْسِ... 11 - ذُكْرُ الْفَاظِ مُنْهَىً بِهِ يَدِيِّ المعنى المقصود احتياطًا لِنَلَأِ يُضَيِّعُ مِنْهُ شيءٌ... 12 - البدل وَعَطْفُ الْبَيَانِ... 13 - الْأَنْعَتُ الَّذِي يُوضِّحُ الْمَعْنَوْتَ وَيُسَيِّنُهُ... 14 - الْجُمْلَ الْمُفَسِّرَةِ..." (عبد اللطيف، 1990، ص 142-157).

وبناءً على ما سبق يمكن الإشارة إلى أنَّ الاحتياط "أسلوبٌ يُلْجِأُ إِلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُ لِتَدارُكِ معنى كلامِه عند شعوره بِنَقْصٍ فيه أو لخروجه عن القصد أو لغموضه وإيهامه أو لאיِّ سبِّ آخر، فيقيده بما يحفظ ذلك المعنى ويصونه من الخطأ والرَّيْلِ والعيوب، ويأْمِنُ اللَّبَسَ، ويدفع عنِّه الظنُّ والاحتمال، وذلك بالأخذ بأُوْفِقِ الوجه" (السلطاني، 2015، ص 16، وشطر، 2021، ص 254-264).

وممَّا لا شكُّ فيه أنَّ (الاحتياط) مصطلحٌ يتقاطعُ مع مُصطلحِي الاحتراز والاحتراس، من جهة الدَّلَالَةِ على الحفظ، لكنَّه أَعْمَّ مِنْهَا (ينظر: السلطاني، 2015، ص 18-20، والجرجاني، 1983، 31، والجرجاني، 1983، 1/1، والجرجاني، 1983، 273)، فقد قال الخليل: "وَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ شَيْئاً كَلَّهُ، وَبَلَغَ عِلْمَهُ أَقْصَاهُ فَقَدْ أَحْاطَ بِهِ يُقَالُ: هَذَا أَمْرٌ مَا أَحْطَتُ بِهِ عِلْمًا" (الفراءُويُّ، 1980، مادة "حَوْط" 3/277). ويتقاطع مع (التميم) أيضًا، قال ابن رشيق "وهو التَّمَامُ أَيْضًا، وبعْضِهِمْ يُسَيِّرُ ضَرِّيَّاً مِنْهُ احْتِرَامًا واحْتِيَاطًا. وَمَعْنَى التَّمِيمِ: أَنْ يَحَاوِلَ الشَّاعِرُ مَعِينًا، فَلَا يَدْعُ شَيْئاً يَتَمَّ بِهِ الْمَعْنَى حُسْنَتِهِ إِلَّا أُورَدَهُ، وَأَتَى بِهِ، إِمَّا مِبَالَةً، إِمَّا احْتِيَاطًا واحْتِرَامًا مِنَ التَّقْصِيرِ" (ابن رشيق، 43). ويتقاطع الاحتياط مع الاختيار أيضًا، لكنَّي أَشِيرُ إلى أنَّ كلَّ احتياطٍ يُعَدُّ احتيارًا، وليس كلُّ اختيارٍ احتياطًا. وهنا أَشِيرُ إلى أنَّ الاحتياط كما يكون في الخطاب، نَثَرًا ويشعراً، قد يكون في التناول العلمي لِمَسَأَلَةٍ مَاءً، فيحتاط لرأيه بدليلٍ مَاءً، لكنَّ موضوعنا في الاحتياط الخاص بالاستعمال لدى طرفة في ضوء عنوان البحث، حيث الاحتياط الصرفِيُّ، من خلال الجمع بين صيغتين اسميتين أو التَّعبير بصيغةٍ صرفيةٍ واحدةٍ دون أخرى.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أنَّ فكرة هذا البحث قد انقدحت منذ عام 2009م - حيث عملَ على كتاب بعنوان "وسائل العَرَبِيَّةِ في الاحتياطِ لِلْمَعْنَى" ودَوْرُهَا في النَّصِّ، دراسةً تَحْوِيَّةً صَرَفِيَّةً لِلشَّاعِرِ الْأَخْسَائِيِّ طَرْفَةِ ابنِ العَبْدِ، لمْ أَفْرَغْ مِنْهُ بعدَ وَتَمَّةَ وسائل جامعية عن الاحتياط لِلْمَعْنَى أَشَرَفْتُ عَلَيْهَا طيلة هذه المدة - لكنَّ ثَمَةَ ظروفٍ مَاءَ حالت دون ذلك؛ ومن ثمَّ استجمعت قوایِّي لِإنْجازِ هذا البحث بعدَ أنْ قرأتُ شعرَ (طَرْفَةِ ابنِ العَبْدِ) مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ؛ من منطلقِ أَنَّهُ لَمَّا كانَ لِلشَّاعِرِ الْجَاهِلِيِّ قِيمَةً مُتَجَدِّدةً في الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِوَصْفِهِ النَّصِّ الْمُؤَسَّسُ لِلشِّعْرِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالَّذِي مَا يَزالُ فَاعِلًا فِيهَا، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ صَالِحًا لِإِثَارَةِ التَّقْاشِ النَّقْدِيِّ المُتَجَدِّدِ حَوْلَ قِيمَةِ الْجَمَالِيَّةِ وَالْقَوْفَافِيَّةِ، وَتَأْثِيرَاتِهِ الْمُمَتَّدَةِ فِي الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ وَالْأَدَابِ الْأُخْرَى، وِإِعَادَةِ قِرَاءَتِهِ وَمِرَاجِعَةِ مَا يَتَّصَلُ بِهِ مِنْ قَضَايَا فِي ضَوْءِ الْمَنَاهِجِ الْنَّقْدِيَّةِ وَالْإِسَانِيَّةِ الْمُسْتَحْدَثَةِ.

ومن ثمَّ كان عنوان بحثي هذا "الاحتياطُ للمعنى النَّصِيِّ والنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ بالصِّيغتين الصَّرْفِيتين أو بصيغةٍ دون أخرى في شعر طرفة ابن العبد" مقسَّماً على مقدِّمةٍ ومبخثين، هما:

المبحث الأول: الاحتياط للمعنى النَّصِيِّ والنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ بالجمع بين صيغتين اسميتين.

المبحث الثاني: الاحتياط للمعنى النَّصِيِّ والنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ بالعبر بصيغةٍ صرفيةٍ دون أخرى.

أما عن كون السَّبَبِ في اختيار ديوان طرفة، فيمكن الإشارة إلى أنَّ الجاحظ قد قال عنه في البيان والتبيين: "قال أبو عثمان: وليس في الأرض أعجب من طرفة ابن العبد وعبد يغوث؛ وذلك أنَّا إذا قيسنا جودة أشعارهما في وقت إحاطة الموت بهما لم تكن دون سائر أشعارهما في حال الأمان والرفاهية" (الجاحظ، 1988، 2/268). لكن لماذا البحثُ في الاحتياط للمعنى من خلال وسائل الصَّرْف على سبيل المثال؟

تكمِّن مسوغات البحث في الآتي:

- الاحتياط للمعنى النَّصِيِّ من الموضوعات التي تعكس كون اللُّغة العربيَّة لُغَةً وظيفيَّةً، من خلال وسائلها المُختلفة، ومن خلالها تُتَضَّحُ علاقَةِ النَّظامِ اللُّغويِّ لاسِيَّما الصَّرْفِيِّ بالمعنى النَّصِيِّ.
- وسائل الاحتياط للمعنى النَّصِيِّ تُسَهِّلُ في النَّصِّ على المعنى المراد مِنْ قِبَلِ المُبْدِع؛ ومن ثمَّ تكون بمثابةِ جاذِبٍ للمُتَلَقِّي؛ كي يُشارِكَ المُبْدِعُ في تشكيلِ النَّصِّ موضع الدراسة، وإعادة اكتشافه، على الرَّغْمِ من تعدد القراءات، من جوانبٍ أُخْرَى، في إطارِ خدمةِ اللُّغة العربيَّة. لكنَّ هذه القراءات لا تُنْفِي مشروعية ما نحنُ بصدده من قراءةٍ، في إطارِ ما يُسمَّى بمشروعية القراءات المُتَعَدِّدة.
- وسائل الاحتياط للمعنى النَّصِيِّ تُسَهِّلُ في تأزُّرِ النَّظامِ اللُّغويِّ مع النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ، بوزنه وقافية، وما لهما من مُتطلبات لاسِيَّما الاحتياطُ الصَّرْفِيِّ.

أهداف البحث:

- خدمةِ اللُّغة العربيَّة، من خلال التَّعْرُفِ على فاعلية وسائل اللُّغة في الاحتياط للمعنى النَّصِيِّ في شعر طرفة ابن العبد، من خلال الاحتياطِ الصَّرْفِيِّ حيث مُحدَّدات البحث.
- خدمةِ اللُّغة العربيَّة، من خلال التَّعْرُفِ على مدى إسهامِ هذه الوسائل في تأزُّرِ النَّظامِ اللُّغويِّ مع النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ.
- خدمةِ اللُّغة العربيَّة، من خلال الخروج من دائرة ترديد القوالب اللُّغويَّة الجافة، لاسِيَّما النَّحوُيَّة والصَّرْفِيَّة منها، إلى بيانِ كُونِها عناصرَ حيَاةٍ، وذَمِّا يجري في شرائين النَّصِّ موضع الدراسة؛ ومن ثمَّ ينبعُ على مُفَكِّرِينا وطلابنا تمثُّلُ هذه الحياة عند تصديِّهم لدراسةِ نصٍّ مَّا.

منهج البحث:

يمكُّنُ منهجُ البحث في المنهج الوصفيِّ المُتَجَزِّدِ من التَّحلِيلِ أداةً له، فيُصَفِّ مواضِعَ اختيارِ وسائل الاحتياط للمعنى صرفياً، ويعُجَّلُها في ضوءِ العنوانِ مُسْتَرِشِداً بكتاباتِ القدماءِ والمحديثين، مع إظهارِ ما يمْزِّها مِنْ حيثُ التَّنَاؤلِ الذي يبيَّنُ علاقَةَ اختيارِ الجزئيَّةِ موضع الدراسةِ بالمعنى ودورُها في النَّصِّ حيث الاحتياطُ له منْ أَنْ يُفَهَّمَ منه غيرَ المراد.

فالشاعر يستخدمُ ما أوتيَ من وسائلٍ في سبيلِ ذلك، وهو بالطبع يقصدُ ما قاله حيث إنَّه "من المعرفة سلُفًا أنَّ الشِّعريةَ تقومُ على القصدِ الاختياريِّ، بمعنى أنَّ المبدع يتعاملُ مع لغَيَّه تعاملاً انتقائياً، سواءً كان ذلك في دائرةِ المفرداتِ أو في دائرةِ الْتَّراكيبِ" (عبد المطلب، 1997، ص 30)، في إطارِ خدمةِ المعنى، فالمعنى "هو القصدُ الذي يقعُ به القولُ على وجْهِ دون وجْه" (العسكري، 1979، ص 25، والشهري، 2004، ص 367). وهنا يحضرُني ما قاله عبد القاهر الجرجاني: "الفرقُ بين قولنا: حروفٌ منظومةٌ وكلمٌ منظومةٌ؛ وذلك أنَّ نَظَمَ الحروفِ هو توالِهَا في النُّطُقِ فقط، وليس نَظَمُها بِمُقتضى عن معنى، ولا النَّاظِمُ لها بِمُقتضىِ في ذلك رسمًا من العقلِ اقتضى أنَّ يتحرجَ في نظِيمِه لها ما تحرَّأَ، فلو أنَّ واضعَ اللُّغةِ كان قد قال: رَبَّنَ مَكَانَ ضَرَبَ، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فسادٍ، وأنَّ نَظَمَ الْكَلِمَ، فليس الأمرُ فيه كذلك؛ لأنَّ تقتضي في نظِيمِها آثارَ المعاني، وتُرْتِبُها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النَّفْسِ، فهو إذا نَظَمَ يعتَبرُ فيه حالَ المنظومِ بعضَه مع بعضٍ، وليسَ هو النَّظَمُ الذي معناه ضَمِّ السَّيِّءِ إلى السَّيِّءِ كيفَ جاءَ وافتَّقَ" (الجرجاني، 1992، ص 49).

هنا أُشيرُ إلى أنَّ سبيلاً الهُوَضِ بالتناولِ النَّحوِيِّ والصَّرْفِيِّ يمكنُ في تسلُّطِ الضَّوءِ على المُرتكزاتِ النَّحوِيِّةِ والصَّرْفِيَّةِ وبيانِ دورِها في النصوصِ من ناحيةِ كُنهِ هذه المُرتكزاتِ ومدى إعمالِ العقلِ فيها لاسِيَّما دورُها في الاحتياط للمعنى؛ بالخروجِ من دائرةِ ما تمَّ تجاوِرُه إلى ما يمكنُ تفعيلُه وتجدِيدُه؛ ليتَحَطَّ إطارَ الفهيمِ الجرَّجيِّ إلى آفاقِ المُعَالِجَةِ الْكَلِيَّةِ والشُّمُولِيَّةِ الرَّحِبَّةِ للنَّصِّ، سواءً أكان نَثَرًا أمْ شِعْرًا. هذا، مع مراعاةِ علاقَةِ هذه المُرتكزاتِ بالنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ في النَّصِّ الشِّعْرِيِّ، ومدى تعاَلُقِها معه؛ من أَجْلِ استقامةِ الوزنِ وصِحَّةِ القافية، بِوَصْفِ كُلِّ منها جزءًا من المعنى النَّصِيِّ (ناصف، 1981، ص 36، وعبد اللطيف، 1990، ص 5، وعبد البديع، 1989، ص 176)، في إطارِ الخروجِ مما يُسمَّى بالضَّرورةِ الشِّعْرِيةِ والشَّعْلَةِ مع ما يندُرُ تحتَ الضَّرورةِ على آنَّه من لُغَةِ الشِّعْرِ التي قصدَها الشَّاعِرُ قصداً (السيِّاري، 2008، 57/2، 157، 119، 136، وعبد اللطيف 1996، ص 403-370، 1990، ص 21، وراضي، 1980، ص 45، وعيَد، 1981، ص 126).

هذا، وتجرؤ الإشارة إلى أنَّ اعتمادي في البحث كان على ديوان طرفة بن العبد، شِرْحُ الأعلم السُّنْتُمْرِيِّ، تحقيق دُرْبِي الخطيب ولطفي الصَّفَال، إدارة الثقافة والفنون، البحرين/المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الثانية "مزيدة ومنفحة"، 2000م، وفيما يأتي عرضُ مَبْحَثِي البحث.

المبحث الأول: الاحتياط لِلمعنى النَّصِيِّ والَّسْجُونِيِّ بالجمع بين صيغتين اسميتين

أ- الجمع بين صيغتين اسميتين في موقع الصِّفَة:

من المعلوم أنَّ الجمع بين صيغتين اسميتين في موقع الصِّفَة مُتدالٌ في اللُّغَةِ احتياطًا، كما الحال في التَّسميمية من قوله تعالى: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» (سورة الفاتحة، الآية 1)، فصيغة (الرحمن) على مثال فعلان، للدلالة على التجدد والحدث، وكلمة (الرحيم) على مثال فعل: دلالة على الثبوت، فلكي لا يُظنَّ أنَّ رحمته تعالى تزول، وأمَّا لِيُسْتَ دائمًا، احتاط لِلمعنى، فجاء بالرَّحِيم (السلطاني، 2015، ص 51-56).

وقد ورد هذا الضَّرب من الاحتياط، باستخدام وسيلة صرفية، في ديوان طرفة، على نحو ما ورد في قوله (ابن العبد، 2000، 89/3)، وينظر: 8/100.

(37/215) من الطَّوْلِ 6, 6/157

لِهِنْدِ بِحِرَّانِ الشَّرِيفِ طَلْوُلِ
وَبِالسَّفْحِ آيَاتُ كَانَ رُسُومَهَا
أَرَيْتَ هَمَا نَاجِهُ تَرْدَهِيَ الحَصَى
فَغَيَّرَنَ آيَاتِ الدِّيَارِ مَعَ الْبَلِ

تَلُوْخُ وَأَدْنِيَ عَمَدِهِنَ مُحِيلُ
يَمَانِ وَشَتَّهُ رِيْدَهُ وَسُحُولُ
وَأَسْحَمُ وَكَافُ العَيْشِيَّ هَطْلُولُ
وَلَيْسَ عَلَى رَيْبِ الرَّمَانِ كَهِيلُ

فهذه الآيات من قصيدة قالها في عبد عمرو بن بشير بن مرثد، يُشير في أولها إلى أنَّ ثَنَةَ طَلْوَلِهِنْدِ، تلوخ وتبين، بما غلظ وانقاد من الأرض بذلك الوادي الكائن بنجد المعروف بالشَّرِيف؛ ملأَى المشرق، وأنَّ أدنى ما عِيدَ من هذه الطَّلَوْلَ، ما أتى عليه حول. وفي ثانية يُشير إلى أنَّ ثَنَةَ علاماتٍ بأسفل الجبل، تُلَعِّمُ بها الْدِيَارَ، تدلُّ على أنَّ الآثار بلا شخصٍ، تلك الآثار كأنَّها ثياب الوَسْيَ اليمينية، التي زينتها وحسنَتها أهل القرىتين اليمينيتين "رِيْدَهُ وَسُحُولُ".

وفي الثالث يُشير إلى أنَّ هذه الطَّلَوْلَ قد لزمت بها ريح شديدة الصَّوت سريعة المَرَّ، تستخفُ الحصى، وتربى به (البطليوسى، 2008، 2/525-526)، وليس هذا فحسب، بل إنَّ هذه الطَّلَوْلَ لزماها السَّحَابَ الأَسْوَدَ لِكثْرَةِ مائِهِ، حيث العطفُ والنَّعْتُ بأكْثَرِ من صيغة صرفية في الجملة الفعلية المبتدأة (أَرَيْتَ هَمَا نَاجِهُ تَرْدَهِيَ الحَصَى وَكَافُ العَيْشِيَّ هَطْلُولُ) المُتَخَذَّةُ نَمَطُ (ال فعل الماضي + الجار والمجرور + الفاعل + النَّعْتُ بالجملة الفعلية + الاسم المعنوف + النَّعْتُ بصيغة فَعَالٌ + المضاف إِلَيْهِ + النَّعْتُ بصيغة فَعُولُ).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ثَمَةَ احتياطًا لدى الشَّاعِرِ من فَهِيمِ كُونَ هذه السَّحَابَةِ كثِيرَةِ الماءِ، لكنَّها لم تهطل بالمطر؛ ومن ثَمَّ كان وَصْفُ هذا الأَسْحَمِ (السَّحَابُ الأَسْوَدُ) الَّذِي هو صَفَّهُ موصوفٌ محنوِّفٌ تقديرًا: وسَحَابٌ أَسْحَمُ، من خلال استعماله صيغَيَ المبالغة (وَكَافُ) على مثال (فعَالٌ) و(هَطْلُولُ) على مثال (فَعُولُ).

وهو ما يُلاحظ من خلاله أيضًا أنه لم يكتفِ بصيغة واحدة لِلِّمَبَالَغَةِ، وهو ما قد يدفع أحدًا مَّا إلى نَقْدِ الشَّاعِرِ في هذه الجزئية. هنا يمكن الإشارة إلى أنَّ السَّحَابَ الْوَكَافُ هو ما كَثُرَ قَطْرُهُ، ولِمَا كانت كثرة القَطْر تتفاوت من وقتٍ إلى آخر احتاط أيضًا بإضافته إلى العشيَّ؛ لأنَّ مطره أغزر (بن العبد، 2000، ص 80) حيث شُرُخُ الشَّارِحِ. وهنا أشير إلى أنَّه قد يتَوَهَّمُ أنَّ المطر الغَيْرِ قد توقف بانهاء العشيَّ؛ ومن ثَمَّ كان احتياط طرفة بالصيغة الصرفية (هَطْلُولُهُ) مُشَيِّرًا إلى أنَّ المطر استمرَّ إلى اللَّيْلِ، في إشارة إلى كثافته.

ولم يُعرض قائلًا: كان بإمكانه أن يكتفي بصيغة مبالغة واحدة للدلالة على المبالغة. هنا أقول: إنَّه من المعلوم أنَّ اللُّغَةَ العربيةَ بها من الصيغ ما يفدي المبالغة في الوصف، وهي ما تُعرف بصيغة المبالغة. وهي أسماءٌ مُشَتَّقةٌ من أفعالها، بغرض الدلالة على المبالغة في اسم الفاعل، فهي تدلُّ على من يكثُر منه الفِعْلُ أو يَتَّصفُ به على وجه الشَّدَّةِ، وهنا تكون المبالغة في ذلك الحدث، لا على وجه الثبوت، بل على وجه التغيير والحدث؛ ومن ثَمَّ إذا قلنا: فلانَ كَذَّابٌ، فإنَّ كلمة (كَذَّابٌ) على وزن (فعَالٌ) تُفِيدُ المبالغة في هذا الحدث، وهو الكذب.

ولها أَوْزَانٌ قياسيةٌ، وأُخْرَى سَماعيَّةٌ. فأمَّا القياسية، فهي: فَعَالٌ، مثل عَلَامٌ، وقد تلحَقُ التاءُ آخر هذا الوزن للزيادة في المبالغة، فُيقال: عَلَامَةٌ. و(مِفْعَالٌ) مثل: مِقْدَامٌ، و(فَعُولٌ) مثل: صَبُورٌ، و(فَعِيلٌ) مثل: سَمِيعٌ، و(فَعِيلٌ) مثل: حَذِيرٌ. وأمَّا السَّماعيَّةُ، فلا يُفَاسِدُ عَلَيْهَا، ومِمَّا: فَارِوقٌ، مثل: فَارِوقٌ، و(فَعِيلٌ) مثل: غُفْلٌ، و(فَعِيلَةٌ) مثل: هُمْزَةٌ، و(فَعُولٌ) مثل: سُبُّوحٌ، و(فَعِيلٌ) مثل: قَيْوُمٌ، و(فَعِيلٌ) مثل: تُبَعِّ... إِلَخ (ابن يعيش، 2001، 4/84-92).

ومن المعلوم أنَّ هذه الصيغ لا تُشتق إلا من مصدر الفعل الثلاثي المُتَصَرِّفِ الذي يقبل الزيادة والتفاوت؛ من منطلق أنها تدلُّ على قوة المعنى وزيادته وتكراره والمبالغة فيه، وقد تأتي مشتقةٌ من غير الثلاثي، مثل: مَعْوَانٌ، من الفعل (أَعْوَانَ)، وزَهْوَقٌ، من الفعل (أَزْهَقَ). وهنا أُشير أيضًا إلى أنَّها لا تُصَاغُ إلا من مصادر الفعل الثلاثي المُتَصَرِّفِ المتعدِّي، باستثناء صيغة (فَعَالٌ) التي تأتي من اللازم والمتعدِّي؛ وذلك لكثرتها وشدة الاحتياج إليها، مثل: تَوَابٌ، من

ال فعل اللازم (تاب)، وهذا ما أقره مجمع اللغة العربية، وتأتي أيضًا صيغة (فعول) من اللازم، مثل: ضحوك، من الفعل (ضحك) (اللغة العربية، 1935، 35/2).

لكن المبالغة في هذه الصيغ أو معاني هذه الصيغ القياسية ليست على درجة واحدة، فقد قال السيوطي: "وأدعى ابن أبي طلحة تفاوتها في المبالغة أيضًا، فـ"فعول" من كثُر منه الفعل، وـ"فعال" من صار له كالصناعة، وـ"مفعال" من صار له كالآل، وـ"فعيل" من صار له كالطبيعة، وـ"فعيل" من صار له كالعادة" (السيوطى، 1988، 3/59).

وقد جاء ذلك في تعليق ابن الأباري على قوله (فلان ظنن). قال: "وقولهم: فلان ظنن، قال أبو بكر: معناه مُتَّهَم، من قول العرب: طننتُ السَّيِّءُ إذا اتهمته، ومن قوله: قد سَبَقْتَ إِلَيْهِ الظِّنَّةَ، أي: الْهَمَّةَ، قال الشاعر (ابن منظور، د.ت، مادة ح.م.أ، والزبيدي، 1888، مادة ح.م.و، والأندلسي، 1971، ص 484): (من الرَّجَز)

إنَّ الْحِمَاءَ أَوْلَاعَتْ بِالْكَنَّةِ
وَأَبَتِ الْكَنَّةَ إِلَّا ظِنَّةً

ويكون الظنن أيضًا الضعف، وأصله ظنون، من قول العرب: وصل فلان ظنون، إذا كان ضعيفًا، وبِئْر ظنون، إذا كانت لا يُؤْنَقُ بِمَا هُنَّا... فصرف عن ظنون إلى ظنن، كما قالوا: ماء شروب وشريب للذى بين الملح والعدب، وناقة طعوم وطعيم للذى بين الغثة والسمينة (ابن الأباري، 1987، 1/292). ففي هذا التَّصَنُّصِ نلاحظ إشارة ابن الأباري إلى أنَّ معنى كلمة (ظنن) المُتَّهَم، كما في قوله: قد سَبَقْتَ إِلَيْهِ الظِّنَّةَ، أي: الْهَمَّةَ، وهو ما عليه بيت الرَّجَز. وفيه معنى آخر، هو الضعف، ثمَّ أشار إلى أنَّ أصل (الظنن) ظنون، فالعرب يقولون: وصل فلان ظنون، وذلك إذا كان ضعيفًا، ويقولون: وبِئْر ظنون، إذا كانت لا يُؤْنَقُ بِمَا هُنَّا.

وبناءً على هذا أشار إلى أنَّ العرب قد صرفت الاستعمال عن (ظنون) على زنة (فعول) إلى (ظنن) على زنة (فعيل)، وذلك نظير قوله: ماء شروب وشريب للذى بين الملح والعدب، قوله أيضًا: ناقة طعوم وطعيم للذى بين الغثة والسمينة. فما فلسفة هذا الصرف أو العدول؟

لقد ورد لدى السيوطي أنَّ (فعولاً) من كثُر منه الفعل (السيوطى، 1988، 3/59)، وهو ما يضاف إليه أنَّ (فعولاً) أيضًا من منه الفعل على سبيل الدَّوَامِ (الفارابي، 2003، 1/85)، ومن ثَمَّ فهو للمبالغة، ولكن (فعولاً) للمبالغة، فقد أشير إلى أنَّ هذا الوزن "منقولٌ من أسماء الذوات، فإنَّ اسم السَّيِّءَ الذي يُفْعَلُ به يَكُونُ عَلَى (فعول) غالباً، كالْوَضُوءُ، الْوَقْدُونُ، السَّحُورُ، الْغَسُولُ، الْبَخُورُ، فَالْوَضُوءُ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَالْوَقْدُونُ هُوَ مَا تَوَقَّدُ بِهِ النَّارُ... وَمِنْ هَذِهِ اسْتِعْيَرَ الْبَنَاءُ إِلَى الْمَبَالَغَةِ، فَعِنْدَمَا تَقُولُ: (هو صبور) كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ مَادَّةً تُسْتَنَدَ فِي الصَّبَرِ، وَتَفَنَّى فِي الْوَقْدُونِ الَّذِي يُسْتَهَلَّكُ فِي الْإِتَّقَادِ وَيَفْنِي فِيهِ... وَحِينَ تَقُولُ: (هو جزوع) كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ ذَاتٌ تُسْتَهَلَّكُ فِي الْجَزَعِ، وَكَذَا الْغَفُورُ، أي: كَلَهُ مَغْفَرَةً، وَهَذَا. وَمَمَّا يُسْتَأْنِسُ بِهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُؤْنَقُ وَلَا يُجْمَعُ جَمْعًا مِنْكِرٍ سَالِمًا مَرَاعِيَّةً لِلأَصْلِ الَّذِي نُقِلَّ عَنْهُ" (السامرائي، 2007، ص 101-102).

أمَّا صيغة (فعيل) فتدلُّ على المبالغة في الحدث شدَّةً أو كثرةً أو تكرارًا، حيث الدلالةُ على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنَّه خلقةً في صاحبه وطبيعة، كعليم، أي: هو لكتُورة نظره في العلم وتبخره فيه أصبح العلم سجيةً ثابتةً في صاحبه، كالطبيعة فيه" (السامرائي، 2007، ص 102-103). وبناءً على ما سبق، يمكن الإشارة إلى أنَّ (فعولاً) من الناحية الزمنية ونسبة المبالغة تقتضي الآتي: من الناحية الزمنية "تشير صيغة (فعول) إلى المبالغة في وصف الموصوف بالحدث على جهة الدَّوَامِ والملازمَةِ حتى لا يكاد هذا الوصف ينفكُ عنه بحالٍ. وتحفَّق دلالتا الدَّوَامِ والملازمَةِ من خلال صيغة المبالغة (فعول)، بجعل الموصوف مادَّةً مُسْتَهَلَّكَةً في الحدث، وهي دلالةً منقولَةً من حقل أسماء الدَّوَامِاتِ الدَّالَّةِ على مادة الحدث، كالْوَضُوءُ والْبَخُورُ والْسَّحُورُ والْغَسُولُ والْوَقْدُونُ... إلخ" (الحمداني، 2007، ص 194).

وهو ما يدلُّ على أنَّ صيغة (فعول) من الناحية الزمنية "تدلُّ على أنَّ اِتِّصاف الموصوف بالحدث يكاد يستغرق كلَّ أجزاءِ الزَّمَنِ، ومن هنا جاءت دلالة الدَّوَامِ والملازمَةِ" (الحمداني، 2007، ص 195)، أمَّا (فعيل) فتدلُّ على الشِّدَّةِ والمبالغة في الوصف، كأنَّها أبلغ من (فعول) في مُدَّةِ اِتِّصاف الموصوف بالحدث (السامرائي، 2007، ص 54).

أمَّا من جهة نسبة المبالغة، فأشير إلى أنَّ صيغة (فعيل) أبلغ من صيغة (فعول) في مبالغة اِتِّصاف الموصوف بالحدث المُشار إليه ونسبة إليه. وفي ضوء ما تقدم يمكن أن يفسَّر سُرُّ اختيار التَّعبير بصيغة (فعيل) المصروفة عن (فعول) في نص ابن الأباري، فهو اختيارٌ صرفيٌّ، يؤثِّر من خلاله منتج الخطاب في المثلَّى، من جهة بحثه عن كُثُرَ هذه الصيغة ومغزى اختيارها دون الأخرى، فإذا به يتوصَّل إلى أنَّه استعمال للاحتجاط، حيث اِتِّصاف (فعيل) المصروفة عن (فعول) لفلسفَةٍ مَّا، تكمن في أنَّ هذا الفعل صار طبِيعَةً مُتَمَكِّنةً من الذَّاتِ المُتَلَبِّسةُ بهذا الحدث، مع عدم تناصي ما في صيغة (فعول) من كون هذا الفعل يقع كثيرًا من هذه الذَّات، وهو ما يُوحي بأنَّ ثَمَّةَ عَلَاقَةً بين فلسفة الصرف والكافية التَّخاطُبِيةِ حيث استخدام صيغة مبالغة دون الأخرى، على نحو ما تقدَّم، وأنَّ هذه الصيغ ليست على درجةٍ واحدةٍ من المبالغة.

وفي كلِّ ما تقدَّم ما يجعلنا نشير إلى أنَّ استخدام الصِّفَةِ (وَكَافٌ) على مثال (فعال) لدى (طفرة)- التي تأتي من اللازم والمتعدي؛ وذلك لكثرتها وشدة الاحتياج إليها. كان من أجل المبالغة في الحدث على وجه التغيير والحدوث؛ أي المبالغة في كون السَّحَابَ كثِيرَ القَطْرِ في وقت العَشِيِّ.

ودفعًا لتوهُّمِ أنَّ المطر الغزير قد توقَّفَ بانهاء العَشِيِّ، كان احتياط طرفة بالصِّفَةِ الصرَّافيةِ (هطول) في إشارة منه إلى أنَّ كثرة المطر قد استمرت

إلى الليل على سبيل الدوام والملازمة حتى لا يكاد هذا الوصف ينفك عن السحّاب بحال، لاسيما أنه اسم منقول من أسماء الذّوات، على نحو ما سبق، كأن السحّاب مادة تستنفّد في الهطل وتتفنّي فيه؛ ومن ثم لا يؤثّر ولا يجمع جمع مذكر سالماً مراعاة للأصل الذي نقل عنه، وهو ما يشعر المتلقي بأنّ ابصاف السحّاب بالحدث (المطول) يكاد يستغرق كل أجزاء الرّمّ، ومن هنا جاءت دلالة الدوام والملازمة.

وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذِلِكَ لَمْ يَقِيدِ الشَّاعِرَ بِالْإِضَافَةِ كَمَا حَدَثَ مَعَ الصِّيَغَةِ الْأُولَى (وَكَافٌ)؛ وَمِنْ ثُمَّ أَخْرَهُ إِلَى مَكَانِ الْقَافِيَةِ اهْتِمَامًا بِهِ وَاسْتِثْمَارًا لَهُ حِيثُ تَحْقِقُ حِرْفُ الرَّوْيِ الْمُرْفُوعَ، فَالْبِلْبَتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوْبِلِ، وَتَقْطِيعُهُ وَوْزْنُهُ عَلَى التَّحْوُu الْأَتَى:

أَرْبَيْثُ /بِهَا/ جُنْ تَزُ /دَهْل حَصَى
فَعُولُن /مَفَاعِلُن/ فَعُولُن /مَفَاعِلُن

وهو ما يتضح من خلاله أنه لو قدم صيغة (فَعُول) لما استقام الوزن، ولما صحت القافية بهذا الرؤي؛ ومن ثمّ كان الشاعر موفقاً في احتياطه للمعنى والنسج الشعري في آن واحد.

بـ- الجمع بين صيغتين اسميتين تكمل إحداهما الأخرى في موقع الصّفّة واسم النّاسخ:

قد يكون الاحتياط من خلال الجمع بين صيغتين اسميتين، تكمل إحداهما الأخرى، وتأتي الأولى في موقع الصيغة لموصوفٍ مجرور، وتأتي الأخرى اسمًا لناسخٍ مَّا احتياطاً لدفع ما قد يكون من توهُّمٍ في المعنى المستفاد من الصيغة الأولى، وذلك ما ورد في قول طرفة (ابن العبد، 2000، 100/8): من الطَّوْبِلِ

وَمَا زَادَكَ الشَّكُوْيِ إِلَى مُتَنَّكِرٍ
تَظَلُّ بِهِ تَبْكِي وَلَيْسَ بِهِ مَظَلٌ

فهذا البيت من قصيدة قالها في إطراده إلى النجاشي، وقد علق الأعلم الشنتمرى على هذا البيت بقوله: "قوله وما زادك الشكوى" رجع إلى وصف الطلل. يقول: أي شيء زادك الشكوى إلى هذا الطلل. المتنكر: المتغير. قوله "وليس به مظل" أي ليس بموضع ينبغي أن يقام فيه وينظر (ابن العبد، 2000، 8/100).

لحوظة بالاجزاء من اقسام طلائع وهو- كما ترى- نمطٌ متداولاً يفصّح عن كون صيغة (مُفعِّل) صفةً للطلال المحنّف المذكور آنفًا في قوله: (من الطَّوِيل)

ولكي لا يتوجهَ متوهّمًّا إذا وقفتَ بهذا الطّلّل المتنّكِر لما مضى من الأيام وما دار بين (طرفه) و(خولة). وجدتَ من يظلك ويحنو عليك بيده، كانت الجملة التي بها الصيغة التي تهمّنا (مظلٌ) في سياق جملة (تظلُّ بِهِ تبكي وليُسْ بِهِ مظلٌ) في إشارة إلى أنَّ هذا الطّلّل باقٍ على تبنّكه إذا ظللت تبكي به، ومن أمارات ذلك التبنّكَ أنَّك لا تجد به موضعَ ظلٍّ أو حُنُوٍّ عليك؛ ومن ثمَّ كانت كلمة (مظلٌ) على مثال (مُفْعَلٌ) في سياق الجملة الحالية (وليس به مظلٌ) مُوضحةً كُنه هذا التبنّك مُكملًا إيهًا احتياطًا من فهم غير المراد.

أضف إلى ذلك أنه بتأخيره هذه الصيغة قد أسمى في توافق النّظام النّحوي مع النّسج الشّعري؛ فاستقام وزن الطّويل، وصحت القافية بروي اللام حيث مناسبتها هذه المفردة المعجمية في ثوب هذه الصيغة الصّرفية دون غيرها، لكن الشّاعر لجأ إلى التّرّخص في العلامة الإعرابية بتسكنها حيث إنّ العناية في الشّعر إنما هي بالقوافي، قال ابن جي: "لا ترى أَنَّ العناية في الشّعر إنما هي بالقوافي؛ لأنَّها المفاطع... والقافية أشرف عندهم من أَوْلَاهُ، والعناية بها أَمْسُنَّ والحسُّدُ عَلَيْهَا أَوْفٌ وَأَهْمٌ، وكذلك كَلَّما تطَّرَّفَ الحرف في القافية ازدادوا عنايةً به ومحافظةً على حُكْمِه" (ابن جي، 1988، 1/85)، وعبد اللطيف، 1996، ص 235، وتركي، 2006، ص 94-100)، بالإضافة إلى أنَّ هذا الاستعمال لا يخلو من دلالة، يمكن بيانها بأنَّ الشّاعر يريد القطع بأنَّ هذا الطَّلل المتنكِّر ليس به مكانٌ يُحطّلُ، فلا الطَّللُ أو الحنُوْنُ يُهُبُّ ويُتَأْتِي، بل هو غير مُطلِّ على الإطلاق قطعاً، وهو ما يوازره كُلُّ من المعنى اللّغويِّ والمعنى الاصطلاحِيِّ للجزم حيث الدلالة على القطع (الرجاجي، 1986، ص 103، وابن الوراق، 1999، ص 157).

جـ- الجمع بين صيغتين اسميتين في موقع خبر النـاسـخ وصفته:

قد يكون الاحتياط من خلال الجمع بين صيغتين اسميتين، تكمّل إحداهما الأخرى، وتتأتى الأولى في موقع خبر النّاسخ، وتتأتى الأخرى نعّلًا خبر النّاسخ؛ لدفع ما قد يكون من توهمٍ في المعنى المستفاد من الصيغة الأولى، وذلك ما جاء في القصيدة الرابعة والأربعين، حيث قولُ طرفة (ابن العبد، 2000، 157): من الطوّيل (6/6)

أَعْمَرُو بْنُ هَنْدٍ! مَا تَرَى رَأْيِي مَعْشَرِ
فَإِنَّ مُرَادًا، قَدْ أَصَابَ—وَاجْرِيمَهُ

أَمَامَةُ، وَاسْتَعْدَى هُنَالِكَ مَعَاشِرًا
لَأَكُوا عَلَيْهِ، بِالصَّعِيدِ، الشَّرَاشِيرَا
لَأَصْنَى، عَلَى مَا كَانَ يَطْلُبُ، قَادِرًا
لَكَانُوا لَهُ عَزِيزًا، وَنَاصِرًا
يَسُوفُونَ، فِي أَعْلَى الْجَهَازِ، التَّرَائِي

دَعَا دَعْوَةً، إِذْ تَنَكَّتُ الْبَلْلُ صَدْرُهُ
فَلَوْ أَنَّهُ نَادَى مِنَ الْجِهْنَنْ عَصْبَهُ
وَلَوْ خَطَرَتْ أَبْنَاءُ قُرْآنَ، دُونَهُ
وَلَوْ شَهَدَتْهُ تَغْلِبُ ابْنَهُ وَائِلٍ
وَلَكِنْ دَعَا مِنْ قَيْسٍ عَيْلَانَ مَعْشِرًا

فَهَذِهِ الْأَبْيَاتُ مِنْ قَصِيدَةٍ، قَالَهَا طَرْفَةُ مُسْتَهْضِفًا فِيهَا عُمَرُو بْنُ هَنْدٍ ضَدَ جَمَاعَةَ مِنَ الْيَمَنِ اسْمَهُمْ (مُرَادُ)، فَقَدْ قُتِلَتْ أَبَا حَسَانَ (عُمَرُو بْنُ الْمُنْذَرِ بْنِ امْرَى الْقَيْسِ)، بِوَادِي فِي أَرْضِ تَهَامَةَ، يُقَالُ لَهُ (وَادِي قَضِيب)، مِنْ أَرْضِ قَيْسِ بْنِ عَيْلَانَ، وَعُمَرُو هَذَا هُوَ الْمُعْرُوفُ بِعُمَرُو بْنِ أَمَامَةَ (بِنْتِ سَلَمَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عُمَرِ الْمَقْصُورِ، وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي هَنْدٍ)، حِيثُ أَنَّ أَمَامَةَ هَذِهِ أُمُّهُ، تَمَيَّزَ لَهُ (عُمَرُو بْنُ هَنْدٍ)، فَهُوَ أَيْضًا عُمَرُو بْنُ الْمُنْذَرِ بْنِ امْرَى الْقَيْسِ، مِنْ أَمَامَةَ ابْنَةِ أَخِي هَنْدٍ (ابْنُ الْأَبْيَارِيِّ، 1993، ص 117-119، الْبَطْلِيُوسِيِّ، 2008، ص 516-523). وَهُنَّا أَشِيرُ إِلَى مَا أُورَدَهُ أَبُو بَكْرُ الْأَبْيَارِيِّ، حِيثُ قَالَ: "وَقَدْ كَانَ الْمُنْذَرُ فِي حَيَاةِ مِنْهُ جَعَلَ الْمُلْكَ مِنْ بَعْدِهِ لَابْنِهِ عُمَرُو بْنَ هَنْدٍ، ثُمَّ لَقَابَوْسَ، ثُمَّ لِلْمُنْذَرِ مِنْ بَعْدِهِمَا، وَلَمْ يَجْعَلْ لِعُمَرُو بْنَ أَمَامَةَ شَيْئًا، فِيهِ وَقَعَ الشُّرُّ بِيْنَهُ وَبَيْنَ إِخْوَتِهِ" (ابْنُ الْأَبْيَارِيِّ، 1993، ص 118).

وَكَانَى بَطْرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ يَؤْتَبِعُ عُمَرُو بْنَ هَنْدٍ لِأَنَّهُ كَانَ السَّبِبُ فِي أَنَّ قَيْدَ عُمَرُو بْنَ أَمَامَةَ عَلَى الْمَلْكِ الْيَمَانِيِّ، يَسْأَلُهُ أَنَّ يَبْعَثَ مَعَهُ جُنْدًا يُقَاتِلُ بِهِ أَخَاهُ (عُمَرُو بْنَ هَنْدٍ) عَنْ نَصْبِهِ مِنْ مُلْكِ أَبِيهِ، فَخَيْرَهُ الْمَلْكُ الْيَمَانِيُّ، فَاخْتَارَ مُرَادًا، فَسَيَرَهُمْ مَعَهُ، وَفِي قَصْةِ طَوْلِيَّةِ قَتْلَتِهِ غَلَامٌ، يُقَالُ لَهُ جُعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ الْمَرَادِيُّ، بِوَادِي قَضِيبٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَجِيرًا لَهُمْ (ابْنُ الْأَبْيَارِيِّ، 1993، ص 119-121)، وَهُوَ مَا يَتَضَّعُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ طَرْفَةِ (جَازِي مُجَاوِرًا). وَهُوَ مَا جَعَلَ طَرْفَةَ يُصْرِحُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بِأَنَّ مُرَادًا هَذِهِ الْفَعْلَةَ تَكُونُ قَدْ ارْتَكَبَتْ بِأَكْمَلِهِ جُرْمِهِ، يَنْدِي لَهَا الْجَهِنَّمُ؛ وَهُوَ مَا تَرَبَّى عَلَى هَذِهِ الْفِعْلَةِ أَنَّ صَاحِبَ (عُمَرُو بْنَ أَمَامَةَ) أَنْتَهَا إِسْتَقْرَارَ ضَرِبَاتِ (جُعِيدِ) فِي صَدْرِهِ بِأَمْمَهُ (أَمَامَةَ)، وَكَانَتْ مُرَادِيَّةً، وَاسْتَعْطَفَ بِجَارِ كَمَا يَفْعُلُ الْذِيْنَ إِذَا عَوْيَ؛ وَإِنَّمَا يَفْعُلُ ذَلِكَ لِمُهِيجَهُ وَيَأْتِي إِلَيْهِ، وَهَذَا كُلُّهُ تَخْصِيصٌ وَإِغْرَاءً" (الْبَطْلِيُوسِيِّ، 2008، ص 521-522).

هَذَا، وَمِنْ بَابِ الْأَحْتِيَاطِ لِهَذَا الْمَعْنَى لِجَأَ طَرْفَةُ إِلَى وَسِيلَةٍ نَحْوِيَّةٍ، تَؤَكِّدُ صِحَّتَهُ: أَمَامَةُ، فَأَتَى بِالْمَفْعُولِ الْمُلْطَقِ (دُعَوَةُ الْمُؤَكِّدِ عَامَلُهُ (دُعَا)، وَهُوَ مَا أَسْهَمَ بِجَانِبِ ذَلِكَ فِي اسْتِقَامَةِ وَزْنِ الْطَّوْلِيَّةِ. وَيَوْاصِلُ حَدِيثَهُ مُشَيَّرًا إِلَى أَنَّهُ لَوْ اسْتَغْاثَ عُمَرُو بْنُ أَمَامَةَ بِنْيَ ثَلْبَةَ مِنَ الْجِهْنَنْ لِأَجَابُوهُ إِجَابَةً مَنْ يَرِدُ نُصْبَرَتِهِ، وَلَكَفَوْا عَنْهُ أَعْدَاءَهُ. وَلَوْ كَانَتْ حَنِيفَةً حَوْلَهُ لَأَصْنَعَ حَوْلَهُ لَأَصْنَعَ قَادِرًا عَلَى أَعْدَاءِهِ (الْبَطْلِيُوسِيِّ، 2008، ص 522). وَمَمَّا كَانَتْ (تَغْلِبُ) وَ(أَبْنَاءُ قُرْآنَ) مِنْ (وَائِلَ)، فَإِنَّهُ لَمْ تَفْتَهُ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ (عُمَرُو بْنَ أَمَامَةَ) لَوْ حَضَرَتْهُ (تَغْلِبُ) لَأَتَتْ مِنْ نُصْرَتِهِ مَا كَانَتْ تَأْتِيَهُ أَبْنَاءُ (قُرْآنَ) الَّذِينَ هُمْ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ، فَهُمْ مِثْلُهُمْ، فَمَذَهِّبُهُمْ فِي نُصْرَتِهِ وَاحِدٌ (الْبَطْلِيُوسِيِّ، 2008، ص 522)، وَهُنَّا مَا نَلَمَسْهُ مِنْ خَلَالِ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ الْمَنْسُوَّخَةِ بِالنَّاسِخِ الْفَعْلِيِّ (لَكَانُوا لَهُ عَزِيزًا، وَنَاصِرًا)، الْمُتَعَذِّذَةُ نَمْطُ الْفَعْلِ النَّاقِصِ النَّاسِخِ + اسْمَهُ + الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ + خَبْرُ النَّاسِخُ + النَّعْتُ + الْمَعْطُوفُ)، وَهُوَ مَا يَتَضَّعُ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ اسْمِ النَّاسِخِ الْفَعْلِيِّ بِكَلِمَةِ (عَزِيزٌ) عَلَى مَثَالِ (فِعْلٌ)، وَهِيَ صِيَغَةُ مُصْدِرِيَّةٍ، تَدْلِي عَلَى خَلَافِ الْذِلِّ، أَيْ الْقُوَّةِ بَعْدِ الْذِلِّ. وَلَكِي لَا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهِّمٌ أَنَّ النُّصْرَةَ كَانَتْ حَدَّثًا مَمَّا خَالَيَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَا يَفِيدُهُ الْمَصْدُرُ (فِعْلٌ)، احْتَاطَ (طَرْفَة) بِنَعْتِ صِيَغَةِ الْمَصْدُرِ بِالصِّفَةِ الْمُشَهِّدَةِ (عَزِيزٌ) عَلَى مَثَالِ (فِعْلٌ) دَالِّا بِهَا الْأَسْتِعْمَالَ عَلَى أَنَّ كَوْنَ (تَغْلِبُ) نُصْرَةً لِعُمَرُو بْنَ أَمَامَةَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى كَوْنِهِ حَدَّثًا خَاصًا بِتِلْكَ الْحَادِثَةِ، بَلْ لَوْ كَانَ اسْتَنْصَرُهُمْ لَاستَمْرَرَتْ تِلْكَ النُّصْرَةَ عَلَى وَجْهِ الدَّوَامِ وَالثَّبُوتِ دَفْعًا لِلْتَّقْلِيبَاتِ الْأَيَّامِ، فَصَارَ مَلِكًا لِغَلَبَتِهِ، فَكَانَ أَقْوَى عَلَى أَمْرِهِ وَمَا يَرِيدُ (لِجَوَهِرِيِّ)، وَابْنُ فَارِسٍ، 1979، مَادَّةٌ "عَزِيزٌ" وَابْنُ السَّرَّاجِ، 1996، 1/159، وَحِجَارِيٍّ، 2013، ص 376؛ وَمَمَّا كَانَ الْأَحْتِيَاطُ بِالْجُمْعِ بَيْنَ الصِّيَغَتَيْنِ. 1987

المبحث الثَّالِثُ: الْأَحْتِيَاطُ لِلْمَعْنَى الْأَصْنَى وَالنَّسْخِ الْشِّعْرِيِّ بِالْتَّعْبِيرِ بِصِيَغَةِ صِرْفِيَّةٍ دُونَ أَخْرَى

وَرَدَ التَّعْبِيرُ بِصِيَغَةِ صِرْفِيَّةٍ دُونَ أَخْرَى احْتِيَاطًا، فِي شِعْرِ طَرْفَةِ، فِي تَسْعَةِ مَوَاضِعٍ (ابْنُ الْعَبْدِ، 2000، 3.25-24، 3.25-24، 51/44، 77/52، 75/51، 51/44، 99/58)، 3/106، 6/170، 34/70، يُمْكِنْ تَنَاوُلُ أَصْرُهَا عَلَى النَّحْوِ الْأَتِيِّ:

أ- التَّعْبِيرُ بِصِيَغَةِ الْجُمْعِ دُونَ الْمَفْرَدِ:

الْتَّعْبِيرُ بِصِيَغَةِ الْجُمْعِ دُونَ الْمَفْرَدِ وَرَدَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مَمَّا سَبَقَ إِحْصَاؤِهِ، وَمَمَّا كَانَ الْبَحْثُ لَا يَتَسَعُ لَهَا، فَسَأَكْتُفِي بِقَوْلِهِ (ابْنُ الْعَبْدِ، 2000، 24-25):

(3/25) مِنَ الْطَّوْلِيَّةِ

لَحَوْلَةَ أَطْلَالٍ بِبُرْقَةِ تَهْمَدٍ
وَقُوْفَاهَا صَحْبِيَّ عَلَيَّ، مَطْهَمُ
كَانَ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدُوَّةً
عَدَوْلَيَّةً أَوْ مِنْ سَفَينِ ابْنِ يَامِنِ

تَلُوْحُ كَبَاقِيَ الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَمَّى وَتَجْلِدْ
خَلَايَا سَفَينِ بِالْمَوَاصِفِ مِنْ دَوْ
يَجُورُهَا الْمَلَأَحَ طُورَا وَتَهْمَدِي

فَهَذِهِ الْأَبْيَاتُ مِنْ مَعْلَقَةِ (طَرْفَةِ)، يَتَضَّعُ مِنْ خَالِلَهَا وَقَوْفَهُ عَلَى الْأَطْلَالِ مُشَيَّرًا إِلَى أَنَّ تَمَّةَ أَطْلَالًا لِصَاحِبَتِهِ خَوْلَةَ، بِذَلِكَ الْمَكَانَ الْمُعْرُوفُ بِبُرْقَةِ تَهْمَدِي،

وأنَّ هذه الْبَيَار قد أتَى عَلَيْهَا الْرَّمَن؛ وَمِنْ ثُمَّ أَمْحَتْ أَعْلَامَهَا لَوْلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا كَثُرَ الْوَشْمُ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ" (البطليوسى، 2008، ص 378)، وقد بدَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ لَهُ حَالٌ وَقُوفٌ صَحْبُهُ بِمَطْهِمِهِمْ، وَهُوَ يَبْكِي لَمَّا تَذَكَّرَ مِنْ كَانَ بَهَا؛ وَمِنْ ثُمَّ تَأْزَرَ مَعَهُ صَحْبُهُ مُطَالِبِينَ إِيَّاهُ بِالْجَلْدِ وَالثَّبُورِ. وَفِي الْبَيْتِ الثَّالِثِ يَرِى أَنَّ مَرَاكِبَ النِّسَاءِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى مَالِكِ بْنِ سَعْدِ بْنِ ضَبْيَعَةَ كَائِنَةَ خَلَايَا سُقْنُ كَيَارِ، بِتِلْكَ الْأَمَاكِنِ الْوَاسِعَةِ مِنَ الْمَكَانِ الْمَعْرُوفِ (بَرَدَدَ) لَا يَهُمُّهُ حَدُوقُ صَوَاحِبِهِ بِقَدْرِ مَا يَهُمُّهُ حَدْجُ صَاحِبِهِ خَوْلَةِ الْمَالِكِيَّةِ.

وهو ما تفصح عنه الجملة الاسمية المنسوبة بالنَّاسِخِ (أَنَّ) المُتَخَذِّة نمط (الحرف النَّاسِخُ + اسم النَّاسِخُ + المضاف إِلَيْهِ + ظرف الزَّمَانُ + خبر النَّاسِخُ + المضاف إِلَيْهِ + الجار والمجرور المتكرر). وهو ما يتَّضَعُّ من خلاله أَنَّه لَمَا كانت (الحدُّوج) جَمْعُ (حِدْجُ). والحدُّجُ: مركبُ من مراكب النِّسَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَقُولَ: كَانَ حِدْجُ الْمَالِكَةِ غُدُوًّا خَلَيَا سَفِينٍ بِالْتَّوَاصِفِ مِنْ دَدٍ، وَيُرَادُ بِهِ حِدْجُ خُولَةِ صَوَاحِبِهَا، وَقَدْ يَفْهَمُ الْمُتَلْقَى أَنَّهُ يَرِيدُ حِدْجَ خُولَهُ فَقَطُّ، وَهُوَ مَا يَهْمِهُ مِنْ وَقْفَهُ عَلَى أَطْلَالِهَا، وَلَا يَهْمِهُ حِدُّوْجُ صَوَاحِبِهَا، وَذَلِكَ فِي ضَوْءِ قَصْدِيَّةِ الْمُرْسَلِ وَتَأْوِيلِيَّةِ الْمُتَلْقَى، فَلِمَاذَا عَدَلَ الشَّاعِرُ عَنْ ذَلِكَ مُعِيَّنًا بِصِيغَةِ الْجَمْعِ (حِدُّوْجُ).

أرى أن سبب ذلك يرجع إلى الاحتياط من أن يتوهم متوفّمًا من وراء التعبير بصيغة المفرد (جُدْجَ) أن ثمة جُدْجَا واحدًا يريده الشاعر هو جُدْجَة محبوبته خولة المنسوبة إلى بني مالك بن ضبيعة بن قيسٍ بن ثعلبة؛ ومن ثَمَّ عبر بكلمة (حُدُوج) الدالة على الجمع على مثل (فُعُول) قاصدًا جُدْجَة خولة وحِلْوج صواحبها، وتمكن ذلك، وممَّا يُؤكِّد ذلك قول الأعلم الشنتمري: وإنما جمع الحُدُوج؛ لأنَّه أراد: حُدُوج المالكية وصواحبها" (ابن العبد، 2000، ص 25 حيث شُرِّحَ الأعلم)؛ ومن ثَمَّ انتفى تحققُ لُبِّيَّ مَا لدى المتلقي باستخدام هذه الصيغة الصرافية، أعني صيغة الجمع مكان صيغة المفرد، وأصبحت دالَّةً على حُدُوج خولة وصواحبها.

وهنا أشير إلى أنَّ هذا الاحتياط لا ينفكُ من علاقته بالسُّج الشِّعريِّ، فمن المعلوم أنَّ البيت من بحر الطَّويل، وقطعه ووزنه هكذا:

خاليا / سفينةٌ بِنْ / نَوَاصِي / فِيْنَ دَيِّ	كَانَ / حُدُوْجَ لَكِيْ / تَعْدُوْتَنْ
فَعُولُنْ / مَفَاعِيْلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِيْلُنْ	فَعُولُنْ / مَفَاعِيْلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِيْلُنْ

وَهُوَ مَا يََتَّصُّحُ مِنْ خَالِلِهِ أَنَّهُ لَوْ عَبَرَ بِكَلْمَةٍ (حَدْجَ) مَكَانٌ (حُدُجٌ)، لَمَّا تَحَقَّقَتِ الْقَافِيَّةُ بِرَوْهُمَا الْمُرَادُ، وَلَمَّا تَحَقَّقَ لَهُ مَا يُرِيدُهُ مِنْ دَفْعِ الْتَّوْهِمِ بِإِخْتِيَاطِهِ هَذَا، حَيْثُ إِزَادُتُهُ حُدُجُ الْمَلِكِيَّةِ وَصَوَاحِبُهَا.

ب- التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ مُصْدَرِيَّةِ دُونَ أَخْرِيٍّ:

من المعلوم أنَّ المصدر لدى سيبويه هو ما دلَّ على الحديث والحدثان والفعل (سيبوبيه، 1988، 12/1، 34، 36)، وفيه قال ابن السراج: "اسمُ كسائر الأسماء إلَّا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقةٌ منه وإنما اتفصلت عن المصادر بما تضمنت من معاني الأزمنة الثلاثة من تصريفها، والمصدر: هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قوله: قام زيد وفعل زيد. قياماً سواء، وإذا قلت: ضربت فإنما معناه أحدثت ضرباً وفعلت ضرباً، فهو المفعول الصحيح. لا ترى أَنَّ القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فتقول: أنا فعلته، ومن ضرب هذا الضرب الشديد؟ فتقول: أنا فعلته. تريد: أنا ضربت هذا الضرب" (ابن السراج، 1996، 1/159). ويعرفه ابن جيَّي بـ"كلُّ اسم دلَّ على حدِيثٍ وزمانٍ مجهولٍ، وهو و فعله من لفظٍ واحدٍ" (ابن جيَّي، 1972، ص(48)

ومثال ذلك ما جاء في قوله (ابن العيد، 2000، 57-58/99): من الطَّوْلِ

لَعْمَرْكَ مَا أَمْرَيْ عَلَيْ بِغَمَّةٍ
وَيَوْمَ حَبَسْتُ النَّفْسَ عِنْدَ عِرَاكِمَا
عَلَى مَوْطَنِ يَحْشَى الْقَعْدَةِ عِنْدَ الرَّدَى

ففي هذه الأبيات يشير الشاعر في أولها إلى الله إذا هم بأمرٍ لم يشتبه عليه الوجه فيه، فلا يتوقف عن المضي في أمره ولا يؤخره إلى ليلٍ، لدرجة أن الليل قد يطول عليه نتيجة تفكّره في أمره. وفي ثانها يُشير إلى الله في كثير من الأيام حبس نفسه في معالجة حربه، وصبارها على روعات اليوم وتهديد الأعداء إيهاداً مُحافظة على نفسه. ويشير في الثالث إلى الله حبس نفسه أيضاً على موطن يُخْسَى فيه الردى مُحافظةً على حسبيه (ابن العبد، 2000، 58/99، والبطاطيسي، 2008، ص 428-430).

قبل بيان ذلك أشير إلى قول سيبوبيه: «واما فعلت بالمسد منه على التفعيل، جعلوا الناء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فحفلات، وجعلت الياء

بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أَوْلَهُ كَمَا غَيَّرُوا أَخْرَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ كَسَّرَتْهُ تَكْسِيرًا، وَعَدَّبَتْهُ تَعْذِيبًا. وَقَدْ قَالَ نَاسٌ: كَلْمَتَهُ كَلَامًا، وَحَمْلَتَهُ حَمَالًا، أَرَادُوا أَنْ يَجِئُوا بِهِ عَلَى الإِفْعَالِ فَكَسَّرُوا أَوْلَهُ، وَأَلْحَقُوا الْأَلْفَ قَبْلَ أَخْرَ حَرْفٍ فِيهِ، وَلَمْ يَرِدُوا أَنْ يَبْدِلُوا حَرْفًا مَكَانًا حَرْفًا، وَلَمْ يَحْذِفُوا، كَمَا أَنَّ مَصْدِرَ أَفْعَلَتْ وَاسْتَفْعَلَتْ جَاءَ فِيهِ جَمِيعَ مَا جَاءَ فِي اسْتَفْعَلْ وَأَفْعَلَ مِنَ الْحَرْفِ، وَلَمْ يُبَدِّلْ مِنْهُ شَيْءٌ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَذَبُوا بِآيَاتِنَا كِدَابًا». وَأَمَّا مَصْدِرَ تَفْعَلَتْ فَإِنَّهُ التَّفَعُلُ، جَاءَوْا فِيهِ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ فِي تَفَعُلٍ، وَضَمُّوا الْعَيْنَ: لَأَنَّهُ لِيَسْ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ عَلَى تَفَعُلٍ، وَلَمْ يَلْحَقُوا بِالْيَاءِ فِي لِبَسِ بِمَصْدِرِ فَعَلَتْ، وَلَا بِغَرِيْبِ الْيَاءِ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ فَعَلَتْ، فَجَعَلُوا الْزِيَادَةَ عَوْضًا مِنْ ذَلِكَ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ تَكْلِمَتْ تَكْلِمًا، وَتَقْوَلَتْ تَقْوَلًا» (سَبِيْبُوْيَهُ، 1988، 79/4).

وَهُوَ مَا يَتَضَعُّ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ التَّفَعِيلَ أَوَّلُهُ (الْهَدَدِ) فِعْلَهُ (فَعَلَ)، مُثَلَّ (هَدَدَ) أَمَّا (الْتَّفَعُلُ) فِعْلُهُ (تَفَعَّلَ)، وَهُنَّا أُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنِيَ بِهِ (طَرْفَة) عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ حِيَثُ صَبَرُهُ عَلَى رَوَاعَتِ الْيَوْمِ وَتَهْدِيدِ الْأَعْدَاءِ إِيَّاهُ مُحَافَظَةً عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَقُولَ: حِفَاظًا عَلَى عَوْرَاتِهِ وَالْهَدَدِ)، لَكَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ دُفْعَةً تَوْهُمَ كَوْنَ هَذَا الْهَدَدِ غَيْرَ مُسْتَلِزٍ شَيْئًا مَّا لَجَأَ إِلَى صِيَغَةِ (الْتَّفَعُلُ)، تَلَكَ الصِّيَغَةُ الَّتِي يَتَضَعُّ مِنْهَا زِيَادَةُ حَرْفِينِ، التَّاءُ فِي أَوْلَهُ وَتَضَعِيفُ الْعَيْنِ، وَأَنَّ ثَمَّةَ مَعْنَيَيْنِ لَهَا، أَوْلَاهُمَا الْمَطَاوِعَةُ، مُثَلَّ (عَلَمْتُهُ فَتَعَلَّمَ)، وَجَمِيعُهُ فَتَجَمَّعَ، وَالثَّانِي التَّكَافُ، نَحْوُ تَحْمَلَ وَتَشَجَّعَ وَتَصَبَّرَ، قَالَ سَبِيْبُوْيَهُ: «إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُدْخِلَ نَفْسَهُ فِي أَمْرٍ حَتَّى يُخَاصِّ إِلَيْهِ وَيَكُونَ مِنْ أَهْلِهِ فَإِنَّكَ تَقُولُ: تَفَعَّلَ، وَذَلِكَ تَشَجَّعٌ وَتَصَبَّرٌ وَتَحْمَلٌ وَتَجَلَّ، وَتَنَرَّ، وَتَقْدِيرُهَا تَمَرَّ، أَيْ صَارَ ذَا مُرْوَةً» (سَبِيْبُوْيَهُ، 1988، 71/4، وَابْنُ عَاشُورَ، 1984، 29/266-267).

وَمِنْ ثَمَّ بَدَا أَنَّ ثَمَّةَ احْتِيَاطًا مِنْ فِيْمِ كَوْنَ هَذَا الْهَدَدِ غَيْرَ مُسْتَلِزٍ شَيْئًا مَّا، حِيَثُ اسْتَخْدَمَهُ صِيَغَةَ (الْتَّفَعُلُ) الَّتِي يُهْمِمُ مِنْهَا التَّحْمَلُ وَالتَّشَجَّعُ وَالْتَّصَبَّرُ تَجَاهُ مَا يَلْقَاهُ مِنْ تَهْدِيدِ الْأَعْدَاءِ، الَّذِي لَا يَشْتَرِكُ مَعْهُ فِيهِ، بَلْ هُوَ تَهْدِيدُ حَادُثٌ مِنْ غَيْرِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، بِالْإِضَافَةِ إِلَى إِسْهَامِ هَذِهِ الصِّيَغَةِ الْصَّرِيفَةِ لِلْمَصْدِرِ – مِنْ خَلَالِ تَفْعِيلَةِ (هَدَدِي) = مَفَاعِلُنَّ – فِي تَوْافِقِ النِّظَامِ الصَّرِيفِيِّ وَالنَّحْوِيِّ فِي أَنَّ وَاحِدَ مِنَ السُّجُونِ الشِّعْرِيِّ؛ فَاسْتَقَامَ وَزْنُ الْطَّوْلِ، وَصَحَّتِ الْقَافِيَّةُ ذاتِ الرَّوْيِ الْمُتَمَيِّزِ فِي حَرْفِ الدَّالِ الْمَكْسُورَةِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ (ابْنُ الْعَبْدِ، 2000، 44/51): مِنَ الطَّوْلِ

عَلَى رَسْلِهَا مَطْرُوقَةً لَمْ تَسْدِدْ
إِذَا تَخْنُ قُلْنَا: أَسْمَعِيْنَا، اِنْبَرَتْ لَنَا
وَمَا زَالَ تَشْرَابِيِ الْحُمُورَ، وَلَدَنِي
وَبَيْعِيِ، وَإِنْقَاقِ طَرِيفِيِ وَمُثَلِّي

فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِينِ الْبَيْتَيْنِ يَشِيرُ (طَرْفَة) إِلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ مِنَ الْقَيْنَةِ الْمُتَحَدِّثَ عَنْهَا فِيمَا سَبَقَ أَنْ تُغْنِي لَمْ تَتَأْخِرْ أَوْ تَتَمَنَّ، بَلْ تَبَدَّلْتُ لَهُمْ عَلَى رَسْلِهَا، كَاتِبَهَا سَهْلَةً مُسْتَرْخِيَّةً لِيَنَّهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا مِنَ الْغَنَاءِ كُلُّهُ وَلَا مُشَقَّةً. وَلَمَّا كَانَ غَنَاءُ الْقَيْنَةِ يَسْتَلِزُ شُرْبَ الْخَمْرِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةً، فَإِنَّهُ لَمَّا مَا يَهْبِطُ بِهِ الْجَمْلَةُ الْأَسْمَيَّةُ الْمُنْسَوْخَةُ (وَمَا زَالَ تَشْرَابِيِ الْحُمُورَ، وَلَدَنِيِ وَبَيْعِيِ، وَإِنْقَاقِ طَرِيفِيِ وَمُثَلِّي)، تَلَكَ الْجَمْلَةُ الْمُتَخَذِّنَةُ نُمْطَ (الْفَعْلُ التَّائِسُخُ + اسْمُ التَّائِسُخُ + الْمَضَافُ إِلَيْهِ + مَفْعُولُ الْمَصْدِرُ + الْمَعْطُوفُ الْمَكْرُرُ + خَبْرُ التَّائِسُخُ + الْمَعْطُوفُ)، وَهُوَ مَا يَتَضَعُّ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ اسْمَ التَّائِسُخِ (تَشْرَاب) عَلَى زَنَةِ (تَفَعَّلِ)، وَقَدْ كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَقُولَ: وَمَا زَالَ شُرْبِيِ، وَهُوَ مَا يُهْمِمُ مِنْهُ آنَذَالَ إِفَادَةُ الْحَدَثِ الْمُرْتَبِ بِذَاتِ الشَّاعِرِ فَقَطَ قِلَّهُ أَوْ كُثُرَهُ.

لَكَنَّهُ أَرَادَ الْاحْتِيَاطَ مِنْ هَذَا التَّوْهُمَ، فَكَانَ اسْعَمَالَهُ صِيَغَةَ (تَفَعَّل)، فَدَلَّ بِهِذِهِ الصِّيَغَةِ عَلَى كُثُرَةِ شُرْبِ الْخَمْرِ، قَالَ السَّيِّرَافِيُّ: «أَعْلَمُ أَنَّ سَبِيْبُوْيَهُ يَجْعَلُ التَّفَعَلَ تَكَثِّيْرًا لِلْمَصْدِرِ الَّذِي هُوَ لِلْفَعْلِ الْمُتَلَاقِ الْمُتَبَاهِيْرِيِّ قَوْلُكَ: الْهَدَدُ الْكَثِيرُ، وَكَانَ الْفَرَاءُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكَوْفِيَّينِ يَجْعَلُونَ التَّفَعَلَ بِمَنْزِلَةِ التَّفَعِيلِ، وَالْأَلْفُ عَوْضًا مِنَ الْيَاءِ، وَيَجْعَلُونَ الْأَلْفَ التَّكَارَ وَالْتَّرَدَادَ بِمَنْزِلَةِ بَاءِ تَكَرِّرٍ وَتَرْدِيدٍ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ سَبِيْبُوْيَهُ: لَأَنَّهُ يَقَالُ: التَّلَعَابُ، وَلَا يَقَالُ: الْتَّلَعَبُ» (الْسَّيِّرَافِيُّ، 2008، 4/460).

وَهُوَ مَا يَجْعَلُنِي أَقْوِيدُ (تَشْرَاب) الْوَارِدَ لِدَى طَرْفَهُ، وَكَوْنُه لِلْاحْتِيَاطِ مِنْ تَوْهُمِ مَا سَبَقَتِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْشُّرُبِ لِمَكْانِيَّةِ عَدَمِ فَهِمِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْكُثُرَةِ مِنْهُ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ يَعِيشِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: «هَذِهِ الْفَصْلُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى مَا جَاءَ مَصْدِرُهُ فَقَلَّتْ» فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا يَجْبُ لَهُ، بَأْنَ زَيْدَ فِيهِ زَوَادٌ لِلْإِيْذَانِ بِكُثُرَةِ الْمَصْدِرِ وَتَكَرِّرِهِ، كَمَا جَاءَتْ فَقَلَّتْ بِتَضَعِيفِ الْعَيْنِ لِتَكَثِيرِ الْفَعْلِ وَتَكَرِّرِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الْمَهْدَرِ: الْهَدَدُ الْكَثِيرُ. يُقَالُ: هَذَرَ الشَّرَابَ هَذِيرَ هَذِيرًا وَهَذِيرًا إِذَا غَيَّ، فَالْمَهْدَرُ الْكَثِيرُ. وَقَالُوا فِي الْلَّعَبِ: التَّلَعَابُ وَفِي الصَّفَقِ: التَّصَفَّاقُ وَفِي الرَّدِّ: الرَّدَادُ، وَفِي الْجَوَالِ: الْجَوَالُ، وَفِي الْقَتْلِ: الْقَتْلُ وَفِي السِّيرِ: التَّسْيَارُ، فَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ مَا هُوَ جَارٌ عَلَى فَقْعَلٍ. لَكِنَّهُ لَمَّا أَرَدَتِ الْكَثِيرَ؛ عَدَلَتْ عَنِ مَصَادِرِهَا، وَزَدَتْ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّكَثِيرِ؛ لَأَنَّ قَوْةَ الْلَّفْظِ تُؤْذِنُ بِقَوْةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «خَشَنَ الشَّيْءُ»، وَإِذَا أَرَادُوا الْكُثُرَةَ وَالْمُبَالَغَةَ، قَالُوا: «أَخْشَوْشَنَ»، وَقَالُوا: «عَشْبَتَ» عَلَى الْكَثِيرَةِ، وَإِذَا أَرَادُوا الْكُثُرَةَ، قَالُوا: «أَعْشَوْشَبَتَ»، فَهِيَ مَصَادِرُ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ أَفْعَالِهِ. وَقَالَ الْكَوْفِيُّونَ: التَّفَعَلُ هُنَّا بِمَنْزِلَةِ التَّفَعِيلِ، وَلَا بِأَنَّهُ أَرْضُ، وَإِذَا أَرَادُوا الْكُثُرَةَ، قَالُوا: «أَعْشَوْشَبَتَ»، وَهُوَ بِنَاءُ كُثُرَةٍ، فَلَمْ يَأْتِوا بِلَفْظِهِ؛ لَتَلَأْتَوْهُمْ أَنَّهُ مِنْهُ، فَغَيَّرُوا الْيَاءَ بِالْأَلْفِ، وَبِقَوْلِهِمْ مَفْتَحَةً. فَأَمَّا التَّبَيَّانُ، فَلَمْ تَرَدِ التَّاءُ لِلْتَّكَثِيرِ، وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ، لَفَتَحَتْ، لَكَهَا زَيْدَتْ لِغَيْرِ عَلَّةٍ، وَالْبَيْانُ وَالْتَّبَيَّانُ «وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ الْتَّلَفَاءُ وَالْلَّقَاءُ «وَاحِدٌ، وَلَيْسَ فِي الْمَصَادِرِ تَفَعَّلٌ» بِكَسْرِ التَّاءِ لِلْتَّكَثِيرِ، وَمَا عَدَهُمَا تَفَعَّلٌ «بِالْفَتْحِ» (ابْنُ يَعِيشِ، 2001، 4/67، وَابْنُ جَنِيِّ، 1954، 314، وَالْشَّمَانِيِّ، 1999، 259، وَنَاطِرُ الْجَيْشِ، 1428هـ، 8/307، وَالْإِسْنَابَذِي، 1975، 1/167).

وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَعْنِيَ بِيَتِ طَرْفَةِ «أَنَّهُ يَصْفُ نَفْسَهُ بِإِدْمَانِ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَأَنَّ الْإِنْفَاقَ يَسْهُلُ عَلَيْهِ فِيهَا، وَلَا يُبَالِي بِمَا قَدَّمَ مِنْ مَالِهِ بِيَدِهِ أَوْ حَدَثَ، وَذَلِكَ لِسْمَاحَةِ نَفْسِهِ وَسَخَانِهِ بِمَا يَسْقُطُ إِنْفَاقَهُ عَلَى غَيْرِهَا» (الْبَطْلِيُّوْسِيُّ، 2008، ص. 406). وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: «مَلَذَا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى التَّكَثِيرِ فَاخْتَارَ الْمَصْدِرَ

ال المناسب لذلک: التشراب، وهذا يضعف فكرة الاحتياط التي أردتها. أقول: نعم، إنَّ فكرة التَّکثير هي التي جعلته يعبر بصيغة التَّفعال دون غيرها، فقد كان بإمكانه أنْ يعبر بقوله: (وَما زال شُرْئِي)، وحينئذٍ يفهم المتكلِّم إفاده الحدث المُرتبط بذات الشَّاعر قَلَّهُ أو كثُرَّهُ دون النَّصِّ على الكثرة فقط. ولما كان قصدهُ النَّصِّ على الكثرة فقط كان الاحتياط من توهم ما عدتها باستخدام صيغة التَّفعُل، وذلك فهمُ مشروعٍ للباحث في ضوء قصيدة المرسل وتأويل المتكلِّم؛ ومن ثُمَّ لا تنتفي فكرة الاحتياط المبنية على الاختيار، من منطلق أنَّ كلَّ احتياطٍ هو اختيارٌ، وليس كلَّ اختيارٍ احتياطًا.

ج- التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ دُونَ صِيغَةِ اِفْعَالِ:

ورد ذلك في قول طرفة (ابن العبد، 2000، 51/75): (من الطَّوْلِ)

وَإِنْ يَأْتِكَ الْأَعْدَاءُ بِالْجَهَدِ أَجْهَدْ
بِشَرْبِ حِيَاضِ الْمَوْتِ قَبْلَ التَّنَجِيدِ
هِجَائِيٌّ وَقَدْنِيٌّ بِالشَّكَاءِ وَمُطْرَدِيٌّ
لَرَحَّ كَرِيٌّ أَوْ لَأَنْطَرَنِيَّ غَدِيٌّ

وَإِنْ أَدْعَ فِي الْجَلَّ أَكْنِي مِنْ حُمَّاهَا

بِلَا حَدِيثٍ أَحَدَتُهُ وَكَمْحَدِيدٌ

فَلَوْ كَانَ مَوْلَايَ أَمْرًا هُوَ غَيْرُهُ

فهذه الآيات وردت في حديث طرفة عن ابن عمه حيث قوله قبلها:

فَمَالِي أَرَانِي وَابْنَ عَيَّنِي مَالِكًا

وفي أولها يقول: إنَّ أَدْعَ للحرب العظيمة أَكْنِي من حُمَّاهَا، وإنَّ أَعْدَاءَ بِأَمْرٍ فِيهِ مَشَقَّهُ وَمَكْرُوبٌ اجْهَدُتُ فِي دَفْعِهِ.

ويشير إلى أنه إنْ شتمه الأعداء أوردهم حياض الموت والمهالك وعاقبهم قبل أنْ يهُدُهم.

هذا، وبأيِّ البيت الخامس والسبعون ليبدأ بالجَازُ والمجرور (بلا حدِيثٍ) ذلك الجَازُ والمجرور المتعلق بالفعل (يَنْتَهِ) في البيت الثَّامن والستَّين، أو متعلق بفعلٍ محنوفٍ، تقديره: بعاملني (الدُّرَرَة، 1989، 1/275-274)، وعلى أية حالٍ فالجملة فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، وقد وصفَ الحدث بجملةٍ فعليةٍ خبريةٍ مثبتةٌ أيضًا (أَحَدَتُهُ)، وما كانت إشارتي هذه إلَّا أَنَّ ثَمَةَ عَطْفًا مُتَكَرِّرًا في قوله: (وَكَمْحَدِيدٌ هِجَائِيٌّ وَقَدْنِيٌّ بِالشَّكَاءِ وَمُطْرَدِيٌّ) ذلك المعطوف كُلُّهُ جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها (مِبْدُأ مَحْذُوفٌ + جَازٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأ مَحْذُوفٌ + مَفْعُولٌ بِهِ لَاسْمٌ لِفَاعِلٌ مَحْذُوفٌ + مَضَافٌ إِلَيْهِ + اسْمٌ مَعْطُوفٌ + مَضَافٌ إِلَيْهِ + جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَعْطُوفٌ بِالْمَصْدِرِ قَدْفٌ + اسْمٌ مَعْطُوفٌ + مَضَافٌ إِلَيْهِ).

وهو ما يَنْتَصِحُ من خلاله إشارة طرفة إلى أنَّ ما حدث من ابن عَيَّنه من نَأْيٍ أو بُعْدٍ أو معاملةٍ كان بلا حدِيثٍ فعله طرفةُ أو جُزْمٌ مَّا، يُرِيدُ أنَّ هجاء ابن عَيَّنه، وَقَدْفَهُ إِيَّاهُ بِالشَّكَاءِ كَمْحَدِيدٌ أَحَدَتُهُ إِلَيْهِ نَفْسَهُ؛ لَأَنَّ ابن عَيَّنه إِذَا آذَاهُ، فَكَانَ نَفْسَهُ آذَاهُ، وَقَوْلُهُ وَمُطْرَدِيٌّ أيٌّ: إِطْرَادِيٌّ، يُقَالُ: أَطْرَدَتُهُ مُطْرَدًا؛ إِذَا صَرِّيْتُهُ طَرِيدًا" (ابن العبد، 2000، ص 52-51، والبطليوسى، 2008، ص 417-418).

وقوله (مُطْرَدِيٌّ) أيٌّ: إِطْرَادِيٌّ، يُلْاحِظُ مِنْ خَلَالِهِ إِشارة طرفة إلى أنَّ ثَمَةَ إِطْرَادًا، يعني حدوث الطَّرَدُ، وَثَمَةَ مِنْ وَقْعِهِ الطَّرَدُ، وَهُوَ يَاءُ المُتَكَلِّمِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَعْبُرْ عَنِ هَذِهِ الْمَعْنَى بِاستِعْمَالِ الْمَصْدِرِ الْمَضَافِ إِلَى مَفْعُولِهِ (إِطْرَادِيٌّ) الَّذِي يَسْتَقِيمُ بِهِ الْوَزْنُ أَيْضًا، فَتَكُونُ التَّفْعِيلَةُ (وَإِطْرَادِيٌّ=مَفَاعِيلُنَّ). وَلَمْ يَأْتِ بِالْمَصْدِرِ مُؤَوِّلًا بِاسْمِ الْمَفْعُولِ مَعَ التَّصْرِيفِ فِيمَا يَقِيمُ بِهِ الْوَزْنُ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ سَبِيُّوْهُ: (وَقَدْ يَجِيِّءُ الْمَصْدِرُ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَيْنُ حَلْبُّ، إِنَّمَا تَرِيدُ مَحْلُوبًّا، وَكَوْلِهِمْ: الْحَلْقُ إِنَّمَا يَرِيدُونَ الْمَخْلُوقَ) (سَبِيُّوْهُ، 1988، 4/43)، وَعَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَجَأُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدِيمَ كَنِبِّ) (سُورَةُ يُوسُفُ، الْآيَةُ 18، وَيَاقُوتُ، 2005، ص 187)، فَقَدْ قَالَ الْفَرَاءُ: "مَعْنَاهُ مَكْنُوبٌ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلْكَذْبِ: مَكْنُوبٌ، وَلِلضَّعْفِ: مَضَعُوفٌ، وَلِلْسُّلُوكِ: مَعْقُودٌ رَأِيٌّ"؛ فَيَجْعَلُونَ الْمَصْدِرَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ مَفْعُولًا" (الْفَرَاءُ، 1980، 2/38، وَتَرَكِي، 2009، ص 91-92). وَلَوْ كَانَ مُرَادُهُ التَّعْبِيرُ بِالْمَصْدِرِ الْمَيِّيِّ (مُطْرَدِيٌّ)، لَكَانَ التَّعْبِيرُ بِهِ قَوْيًا مَقَارِنَةً بِالْمَصْدِرِ الْأَصْلِيِّ أَيْضًا دَالًّا عَلَى قَوْنَةِ الطَّرَدِ وَقَوْسَتِهِ، وَتَلَكَ الدَّلَالَةُ مُسْتَبْنَطَةٌ مِنَ الْقَوْلِ بِإِفَادَةِ الْمَصْدِرِ الْمَيِّيِّ قَوْنَةُ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدِيثِ وَتَأْكِيدِهِ. (النِّجَارُ، 1973، 3/46، وَحَسَنُ، دَرَسَ، 2009، 3/231).

لَكَنِّي أَرَى أَنَّهُ عَبَرَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ الْمَضَافِ إِلَى نَائِبِ فَاعِلِهِ (مُطْرَدِيٌّ)، فَلِمَ كَانَ ذَلِكُ؟ إِنَّ ذَلِكَ يَكُنُ فِي أَنَّهُ أَرَادَ الْمَحْتِيَاطَ مِنْ فِيهِمُ الْمُتَكَلِّمِ الْحَدِيثَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْمَصْدِرِ؛ وَمِنْ ثُمَّ أَرَادَ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ النَّصِّ عَلَى مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمَضَافِ إِلَى ذَاتِ الشَّاعِرِ، مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ إِلَى نَائِبِ فَاعِلِهِ فِي إِشَارَةِ إِحْتِقَارِهِ لِبْنِ عَيَّنَهُ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى التَّرْكِيزِ عَلَى كُونِهِ مَطْرُودًا بِلَا جُزْمٍ مِنْهُ، قَدْ طَرَدَهُ شَخْصٌ مَّا، فَصَرِّيْرُهُ طَرِيدًا، وَهُوَ إِنْ كَانَ مَجْهُولًا هُنَّا، فَقَدْ صَرَحَ بِهِ آنَّهُ أَضَفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ هَذَا الْمَحْتِيَاطَ قَدْ أَسْهَمَ فِي اسْتِقَامَةِ وَزْنِ الْمَطْرُودِ وَصِحَّةِ الْقَافِيَّةِ؛ وَمِنْ ثُمَّ كَانَ قَوْلُ الْجَاحِظِ: "الْمَعْانِي مَطْرُوحَةٌ فِي الطَّرِيقِ، يَعْرِفُهَا الْعَجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ، وَالْبَدْوِيُّ وَالْقَرْوَيُّ، وَالْمَدْنِيُّ. وَإِنَّمَا الشَّائِنُ فِي إِقَامَةِ الْوَزْنِ، وَتَخْيَرِ الْمَفْعُولِ، وَسَهْوَةِ الْمَخْرُجِ، وَكَثْرَةِ الْمَاءِ، وَفِي صَحَّةِ الْطَّبَعِ وَجُودَةِ السَّبِكِ، فَإِنَّمَا الشِّعْرُ صَنَاعَةٌ، وَضَرْبٌ مِنَ النَّسْجِ، وَجِنْسٌ مِنَ التَّصْوِيرِ" (الْجَاحِظُ، 1424هـ، 3/67)، وَفِي كُلِّ مَا تَقَدَّمُ مَا أَفْصَحَ عَنْ حَرْكَةِ الْمَعْنَى لِدِي طَرْفَةِ مِنْ خَلَالِ الْمَحْتِيَاطِ بِالصِّيَغَةِ الْصَّرْفِيَّةِ.

تَلَكَ الصِّيَغَةُ الَّتِي يَمْكُنُ لِمَعْرِضِهِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى تَحْلِيلِهِ السَّابِقِ بِأَنَّهَا مَصْدِرٌ مَيِّيٌّ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى زَنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ مَعْنَى مُطْرَدِيٌّ: إِبْعَادِيٌّ وَتَنْحِيَّتِيٌّ. هُنَا أَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يُرِدِ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَدِيثِ بِقَدْرِ مَا يَهُمُهُ احْتِقَارُ مُحْدِثِ الْمَفْعُولِ ذَبِحِهِ الشَّاعِرُ وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ بِوَضْعِهِ يَحَاوِلُ أَنْ يَصِّرِّيْرُهُ طَرِيدًا مِثْلًا يَهُجِيَّ وَيُشَكِّيَّ وَيُطْرَدُ الْمُحْدِثُ الْمَيِّيُّ، الَّذِي كَثُرَتْ جَنِيَّاتُهُ وَجَرَائِرُهُ عَلَى عَشِيرَتِهِ (الْفَيْصَلُ، 2002، 199).

ذلك الاحتقار الذي يناسبه حذف الفاعل بكون الكلمة (مُطْرِدِي) اسم مفعول أضيف إلى نائب فاعله، ولما كان من المعلوم لغويًا أنَّ ثمة اشتراكًا بين صيغة المصدر الميمي واسم المفعول وأنَّ الميم يرجح صيغة على أخرى، فقد احتاط لعدم فهم غير مراده من وراء التعبير بال مصدر (طَرْدِي) أو (إطْرَادِي) الذي نصَّ علماً شارح الديوان آنفًا بالتعبير بصيغة (مُطْرِدِي) ذات الأثر في النَّصِّ معَهُ وَسْجَنًا، وهو فيهُ مشروع في ضوء قصصيَّة المُرْسَل وتأويل المُتَلَقِّي، ذلك التأويل الذي اتَّكَأَ على قرينة احتقار الفاعل بحذفه وإرادة الرَّكِيز على معنى مُحدِث الحدث؛ ومن ثَمَّ كان الاحتياط لها بصيغة اسم المفعول، يقول القائل في الاشتراك بين الصيغة الصرافية: "ويمكِّنك التَّميِيز بينها بالقرائن، فإنَّ لم تجد قرينة، فكلُّ منها صالحٌ لأنَّ يكون للرَّمَان أو للمكان أو للمصدر الميمي أو لصيغة المفعول" (نهر، 1998، 113)؛ ومن ثَمَّ رَجَحَتْ كون الصيغة اسم مفعولٍ بالقرينة.

الخاتمة

1. تَضَعُّ أَنَّ (الاحتياط) مصطلحٌ ينطَقَّطُ معَ مُصطلحات الاختيار والاحتراز والاحتراس، من جهة الدلالة على الحفظ، لكنَّه أعمُّ منها؛ من منطلق أنَّ كُلَّ من أحرَّرَ شيئاً كله، ويبلغ علْمُهُ أقصاه فقد أحاط به؛ ومن ثَمَّ يُقال: هذا أمرٌ ما أحاطْتْ به علَمًا، وأنَّ كُلَّ احتياطٍ يُعدُّ اختيارًا، وليس كُلُّ اختيارٍ يُعدُّ احتياطًا.
2. بدا طرفة ابن العبد مُحتاطًا للمعنى النَّجَيِّي بوسائل النَّحو والصرف المختلفة؛ ومن ثَمَّ تبيَّنَ أَنَّ الاحتياط طريقة يلجأ إليها مُنشئ الخطاب – وهو في بحثنا هذا طرفة ابن العبد- تمهيًّا للمعنى الذي يريد، ودفعًا لتوهُّم خلاف ما يُراد؛ ومن ثَمَّ كان احتياطه للمعنى النَّصِّي والنسُّج الشَّعري بالصيغتين الاسميَّتين المُجتمعتين، أو التَّعبير بصيغة صرفية دون أخرى.
3. لم يقتصر احتياط طرفة ابن العبد على وسائلِ الاحتياط الصرفيِّ موضوع البحث في سياق حديثه، بل بدا أَنَّ ثمة وسائلَ آخر كثيرة، وأنَّ ثمة تَعَالَقًا بين النَّحو والصرف والنسُّج الشَّعري؛ ومن ثَمَّ كانت استقامة الوزن وصِحَّة القافية.
4. تبيَّنَ أَنَّ احتياط الشَّاعر للمعنى النَّصِّي والنسُّج الشَّعري بالصيغتين الاسميَّتين المُجتمعتين كان بالجمع بين الصيغتين في موقع الصيغة، ولما شعر الشاعر بأنَّ الاكتفاء بصيغة واحدة قد يكون مظنة النَّقد أو التوهم احتياط بالصيغة الثانية المغايرة للأولى لفظًا ومعنًّا، مثل صيغة المبالغة المختلفة، مع الاستعانة بوسيلة نحوية مَّا، على نحو ما ورد بالبحث.
5. لم يكتفِ الشَّاعرُ في احتياطه بالجمع بين صيغتين صرفيتين في موقع الصيغة، بل جمع بين صيغتين اسميتين تكمل إحداهما الأخرى، إدحاهما في موقع الصيغة والأخرى اسم للنَّاسِخ، وقد يجمع بينهما في موقع خير النَّاسِخ وصفته، وما كان ذلك كذلك إلا مرتبطًّا بسياق حديثه، كأنَّ توضيح الصيغة الثانية كُنَّه الأولى مع القطع بما يتحدَّث عنه، أو نُعْتَنُ المصدر بالصيغة المشهورة احتياطًا من إردة الحدث فقط، بل الدلالة على استمرار الحدث دوامه وثبوته.
6. تبيَّنَ أَنَّ الشَّاعر قد يحتاط بصيغة صرفية واحدة دون أخرى، كأنَّ يعُرِّبْ بصيغة الجمع دون المفرد احتياطًا من إرادة المفرد فقط. وكان الاحتياط بصيغة مصدرية دون أخرى دفعًا لتوهُّم كون الحدث المستفاد من الصيغة المفترض التعبير بها غير مُستلزمًّا شيئاً مَا؛ ومن ثَمَّ كان ما يستلزمُه الحدث المُتَحدَّث عنه في الصيغة المعبرَّ بها، وغير ذلك من المعاني المرتبطة بسياقها. وكان احتياط أيضًا بصيغة اسم المفعول دون صيغة المصدر إفعال؛ احتياطًا من الحدث المستفاد من المصدر، وأنَّ الشَّاعر يريد النَّصَّ على اسم المفعول المضاف إلى ذات الشَّاعر؛ لغرض احتقار الفاعل بحذفه؛ ومن ثَمَّ بدا في كُلِّ ذلك أَنَّه اختيارٌ واحتياطٌ في آن واحد..

المصادر والمراجع

ابن الأباري، م. (1987). الزاهر في معاني كلمات الناس. (ط2). العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

ابن الأباري، م. (1993). شرح الفصائد السبع الطوال الجاهليات. مصر، القاهرة: دار المعارف.

الإستراباذي، ر. (1975). شرح شافية ابن الحاجب. لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأندلسي، ع. (1971). فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. (ط1). لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.

البطليوسى، ع. (2008). شرح الأشعار الستة الجاهلية. لبنان، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.

تركي، ف. (2006). الترُّخص في اللغة العربية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى. مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، السعودية، الرياض، 8(2): 90-121.

تركي، ف. (2009). علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغة الصرافية في أمالى ابن الشجري. مصر، القاهرة: دار غريب.

تركي، ف. (2017). دراسات لسانية في العلاقة بين النحو والنسج والدلالة. (ط1). السعودية، البهوف: مركز الترجمة والتاليف والنشر.

الثماني، ع. (1999). *شرح التَّصْرِيف*. (ط1) السعودية، الرياض: مكتبة الرشد.

الجاحظ، ع. (1988). *البيان والتَّبيين*. (ط7). مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجاحظ، ع. (2004). *الحيوان*. (ط2). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، ش. (1983). *التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء*. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، ع. (1992). *دلائل الإعجاز*. (ط3). مصر، القاهرة: مطبعة المدى.

ابن جني، ع. (1972). *اللُّمع في العربية*. الكويت: دار الكتب الثقافية.

ابن جني، ع. (1988). *الخصائص*. (ط3). مصر: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، ف. (1954). *المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني*. (ط1). مصر، القاهرة: دار إحياء التراث القديم.

الجوهري، إ. (1987). *الصَّحاح "تاج اللُّغة وصَحاح العربية"*. (ط4). لبنان، بيروت: دار العلم للملائين.

حجازي، ن. (2013). *أثر الدَّلالة في تحديد هوية الصِّيغة الصرافية: المصدر والصِّيغة المشبهة وجمع التكسير*. مجلة كلية دار العلوم، جامعة، مصر، القاهرة، 403-351، 68.

حسن، ع. (د.ت). *النَّحو الْوَافِي*. (ط4). مصر، القاهرة: دار المعارف.

الحمدادي، ج. (2007). *العَدُول في صيغ المُشَتَّقات في القرآن الكريم: دراسة دلالية*. رسالة ماجستير، اليمن، تعز، كلية الآداب.

الخفاجي، س. (1982). *سُرُّ الفصاحة*. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

الدُّرَّة، م. (1989). *فتح الكِبِير المُتَعَال إعراب المُعَلَّقات الْعَشْر الطَّوَال*. (ط2). السعودية، جدة: مكتبة الرشد.

الذينيات، ح. (2009). *المصدر المبغي في القرآن الكريم: دراسة صرفية دلالية*. رسالة ماجستير، الأردن، كلية الآداب، جامعة مؤتة.

راضي، ع. (1980). *نظريَّة اللُّغَة في الْقُلُّ العربي*. مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن رشيق، ح. (2009). *العمدة في محسن الشِّعْر وأدابه وتأثُّره*. مصر، القاهرة: دار الطَّلَاع.

الرَّبِيِّدي، م. (1888). *تاج العروض من جواهر القاموس*. مصر: المطبعة الخيرية.

الرَّجَاحِي، ع. (1986). *الإيضاح في علل النحو*. (ط6). لبنان، بيروت: دار الفناوى.

السامرائي، ف. (2000). *الجملة العربية والمعنى*. (ط1) لبنان، بيروت: دار ابن حزم.

السامرائي، ف. (2007). *معاني الأبنية في العربية*. (ط2) الأردن، عمان: دار عمار.

ابن السرّاج، م. (1996). *الأصول في النحو*. (ط3). لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السلطاني، ل. (2015). *الاحتياط لِلمعنى في العربية*. الأردن، عمان: دار الرياحين للنشر والتوزيع.

سيبوه، ع. (1988). *الكتاب*. (ط3). مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، س. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطى، ج. (1988). *هَمْمَعُ الْهَوَامِعِ في شَرْح جَمْعِ الْجَوَامِعِ*. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.

شفطر، إ. (2021). *الاحتياط لِلمعنى وأثره الدَّلَائِلِيُّ في الخطاب النبوي الشريف*. مجلة كلية اللغة العربية، المنوفية، 36، 348-450.

الشهري، ع. (2004). *استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"*. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.

ابن عاشور، ط. (1984). *التأريخ والتنوير*. تونس: دار الرياحين للنشر.

ابن العبد، ط. (2000). *ديوان طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ، شَرْحُ الْأَعْلَمِ الْسَّنَنِيِّ*. (ط2). لبنان، بيروت: إدارة الثقافة والفنون، البحرين: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبد البديع، ل. (1989). *التركيب اللغوي للأدب* "بحث في فلسفة اللغة والاستطاعة". السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر.

عبد اللطيف، م. (1990). *الجملة في الشعر العربي*. (ط1). مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد اللطيف، م. (1996). *لغة الشِّعْر* "دراسة في الضَّرورة الشِّعْرية". مصر، القاهرة: دار الشروق.

عبد المطلب، م. (1997). *هَكَذَا تَكَلُّمُ النَّصِّ*. مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

العسكري، ه. (1971). *الفارق في اللغة*. (ط3). لبنان، بيروت: دار الأفاق الجديدة.

عبيد، م. (1981). *المستوى اللغوي للفصحي واللهجات وللنثر والشِّعْر*. مصر، القاهرة: عالم الكتب.

الفارابي، إ. (2003). *معجم ديوان الأدب*. مصر، القاهرة: مؤسسة دار الشعب.

ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة*. مصر، القاهرة: دار الفكر.

الفراء، ز. (1980). *معاني القرآن*. مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفراهيدي، خ. (1980). *العين*. لبنان، بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الفيصل، ع. (2002). *المُعَلَّقات الْعَشْر*. (ط1). السعودية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.

اللغة العربية، م. (1345). *مجلة مجمع اللغة العربية الملكي*. مصر، القاهرة: مجمع اللغة العربية.

ابن منظور، ج. (د.ت). *لسان العرب*. مصر، القاهرة: دار المعارف.

ناصف، م. (1981). *النحو والشعر* "قراءة في دلائل الإعجاز". مجلة فصلية، مصر، القاهرة، 3، 33-40.

ناظر الجيش، م. (2008). *شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. (ط1). مصر، القاهرة: دار السلام.

النجار، ع. (1973). *ضياء المسالك إلى أوضاع المسالك*. (ط3). مصر، القاهرة: مطبعة السعادة.

هبر، ه. (1998). *الصرف الواقي*، دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية. (ط2). الأردن: دار الأمل.

ابن الوراق، م. (1999). *على النحو*. (ط1). السعودية، الرياض: مكتبة الرشد.

ياقوت، م. (2005). *ظاهرة التحويل في الصيغة الصرفية*. مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ابن يعيش، م. (2001). *شرح المفصل*. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية..

References

Ibn al-Anbari, M. (1987). *Al-Zaher fi maeani kalimat alnaas*. Iraq, Baghdad: Dar alshuwuwn althaqafiat aleamati.

Ibn al-Anbari, M. (1993). *Sharh alqasayid alsabeat tawal aljahiliaat*. Egypt, Cairo: Dar Al-Maaref.

Istrabadi, R. (1975). *Explanation of Shafia Ibn al-Hajib* Lebanon, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

A al'andalsi, A. (1971). *Fasl maqal fi sharh kitab al'amthal* (1st ed.) Lebanon, Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Batliusi, A. (2008). *Sharh al'ashear alsitt aljahilia* .Lebanon, Beirut: German Institute for Oriental Research.

Torky, F. (2006). Licensing in the syntactic mark and its relationship to the significance in the poetry of Al-Asha. *Journal of Linguistic Studies, King Faisal Center for Research and Studies, Saudi Arabia, Riyadh*, 8(2), 90-121.

Torky, F. (2009). *The relationship of morphological formation with meaning through the interpretation of morphological formulas in Amali Ibn Al-Shajari*. Egypt, Cairo: Dar Gharib.

Torky, F. (2017). *Linguistic studies in the relationship between grammar, rhyme and semantics*. (1st ed.) Saudi Arabia, Hofuf: Center for Translation, Authorship and Publishing.

Althamanini, A. (1999). *Sharh Altasrif*. (1st ed.) Saudi Arabia, Riyadh: Al-Rushd Library.

Al-Jahiz, A. (1988). *Al-Bayan and Al-Tabiyin*. (7th ed.). Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Jahiz, A. (2004). *Hayawan*. (2nd ed.) Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Jurjani, S. (1983). *Definitions, controlled and corrected by a group of scholars*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Jurjani, A. (1992). *Dalayil al'iiejaz*. (3rd ed.). Egypt, Cairo: Al-Madani Press.

Ibn Jinni, A. (1972). *Allamae fi Alearabia*. Kuwait: House of Cultural Books.

Ibn Jinni, A. (1988). *Alkhasayis*. (3rd ed.). Egypt: Cairo, Egyptian General Book Organization.

Ibn Jinni, F. (1954). *Almunsifi, sharh kitab altasrif li'abi euthman Almaznii* . (1st ed.). Egypt, Cairo: Dar 'iihya' alturath alqadim.

El-Gohary, E. (1987). *Alssihah " Taj allughat wsihah Alearabia "*. (4th ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Ilm for Millions.

Hijazi, N. (2013). The Effect of Significance on Identifying the Morphological Formula: Source, Similar Adjective and Cracking Collection. *Journal of the Faculty of Dar Al-Uloom, University, Egypt, Cairo*, 68, 351-403.

Hassan, A. (n.d). *Alnahw Alwafi*. (4th ed.). Egypt, Cairo: Dar Al-Maaref.

Al Hammadi, A. (2007). *Reversal in the Derivatives Formulas in the Holy Qur'an: A Semantic Study*. Master's thesis, Yemen, Taiz, Faculty of Arts.

Al-Khafaji, S. (1982). *Sirr Albalagha*. (1st ed.), Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Durra, M. (1989). *Fath Alkabir Almuteal 'iierab almuqat aleshr alttual* . (2nd ed.) Saudi Arabia, Jeddah: Al-Rushd Library.

Althneibat, H. (2009). *Almasdar Almimiui fi alquran alkariimi, dirasat sarfiat dalalia*. Master's thesis, Jordan, Faculty of Arts, Mutah University.

Radi, A. (1980). *Language theory in Arab criticism*. Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.

Ibn Rashiq, H. (2009). *Aleumdat fi mahasin alshshier wadabih wnaqdih*. Egypt, Cairo: Dar Al-Tala'i.

Alzubaidi, M. (1888). *Taj alearus min jawahir alqamus*. Egypt: Charity Press.

Al zujaji, A. (1986). *Al'iidah fi eilal alnahw*. (6th ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Nafais.

Al-Samarrai, F. (2000). *Arabic sentence and meaning*. (1st ed.) Lebanon, Beirut: Dar Ibn Hazm.

Al-Samarrai, F. (2007). *Maeani albinyat fi alearabia*. (2nd ed.) Jordan, Amman: Dar Ammar.

Ibn al-Sarraj, M. (1996). *Alasul fi alnahw*. (3rd ed.). Lebanon, Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Sultani, K. (2015). *Reserve for Meaning in Arabic*. Jordan, Amman: Dar Al-Rayheen for Publishing and Distribution.

Sibawayh, A. (1988). *Al kitab*. (3rd ed.). Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Serafi, S. (2008). *Sharh kitab sibwyh*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Suyuti, J. (1988). *Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jami' al-Jami'*. (1st ed.) Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Shaftar, E. (2021). Precaution for meaning and its deliberative impact on the noble prophetic discourse. *Journal of the Faculty of Arabic Language, Menoufia*, 36, 348-450.

Al-Shehri, A. (2004). *Discourse strategies "A pragmatic linguistic approach"*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: New United Book House.

Ibn Ashour, I. (1984). *Altahrir waltanwir*. Tunisia: Aldaar altuwnusiat lilnashr.

Ibn al-Abed, I. (2000). *Diwan Tarfa bin Al-Abd: Sharh Al-Alam Al-Shantamri*. (2nd ed.). Lebanon, Beirut: Department of Culture and Arts, Bahrain: Arab Institute for Studies and Publishing.

Abdel Badie, L. (1989). *The linguistic structure of literature: a research in the philosophy of language and aesthetics*. Saudi Arabia, Riyadh: Dar almiriykh lilnashr.

Abdul Latif, M. (1990). *Sentence in Arabic poetry*. (1st ed.). Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.

Abdellatif, M. (1996). *The Language of Poetry: A Study in Poetic Necessity*. Egypt, Cairo: Dar Al-Shorouk.

Abdul Muttalib, M. (1997). *Hakadha takalam alnasu*. Egypt: Cairo, Alhayyat almisriat aleamat lilkab.

Al-Askari, H. (1971). *Alfurq fi allugha*. (3rd ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadeeda.

Eid, M. (1981). *The linguistic level of classical and dialects, prose and poetry*. Egypt, Cairo: World of Books.

Al-Farabi, E. (2003). *Dictionary of the Diwan of Literature*. Egypt, Cairo: Dar Al Shaab Foundation.

Ibn Faris, A. (1979). *Maqayis allugha*. Egypt, Cairo: Dar al-Fikr.

Alfara', Z. (1980). *Maeani alquran*. Egypt, Cairo: Alhayyat almisriat aleamat lilkab.

Al-Farahidi, K. (1980). *Al Ain*. Lebanon, Beirut: Dar wamaktabat alhilal.

Al-Faisal, A. (2002). *The Ten Mu'allaqat*. (1st ed.). Saudi Arabia, Riyadh, Imam Muhammad bin Saud University.

Allughat alearabia, M. (1345). *Journal of the Royal Arabic Language Academy*. Egypt, Cairo: majmae allughat alearabia.

Ibn Manzur, J. (n.d.). *Lisan Al Arab*. Egypt, Cairo: Dar Al-Maaref.

Nassef, M. (1981). Alnnahw walshhier: qra't fi dalayil al'iiejaz . *Fosool Magazine, Egypt, Cairo*, 3, 33-40.

Nazer al-Jaish, M. (2008). Sharh altashil almusamaa tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayid. (1st ed.). Egypt, Cairo: Dar es Salaam.

Al-Najjar, A. (1973). *Dia Al-Salik 'ilaa 'awdah almasalik*. (3rd ed.). Egypt, Cairo: Al-Saada Press.

Nahar, H. (1998). *Alsurf alwafī: An Applied Descriptive Study in Exchange and Some Phonetic Problems*. (2nd ed.). Jordan, Irbid: Dar Al-Amal.

Ibn al-Waraq, M. (1999). *Ill al-Nahw*. (1st ed.). Saudi Arabia, Riyadh: Al-Rushd Library.

Yaqut, M. (2005). *The phenomenon of conversion in morphological formulas*. Egypt, Alexandria: Dar almaerifat aljamieia.

Ibn Yaish, M. (2001). *Sharh almufasal*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.